جـــــــامعة أحمد دراية أدرار

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

محددات السلوك الانتخابي للمجتمعات المحلية

دراسة ميدانية لسكان بلدية تامست

مذكرة لنيل شهادة الماستر في تخصص تنظيمات سياسية وادارية

إعداد الطلبة:

- دراوي عمر
- عيساوي بوجمعة

إشراف الأستاذ :

❖ عثماني التهامي

لجنـــــــة المناقشـــــة			
علي زين العابدين	استاذ مساعد أ	جامعة أحمد دراية أدرار	رئيسا
التهامي عثماني	استاذ مساعد ا	جامعة أحمد دراية أدرار	مشرفا ومقررا
هواري العابد	استاذ مساعد ب	جامعة أحمد دراية أدرار	عضوا مناقشا

الموسم الجامعي: 2019/2018

بسم الله الرحمن الرحيم

كـــلمة شكـــــــــر

لله المنة من قبل ومن بعد على نعمة العلم ، وأن وفقنا لإنجاز هذا العمل المتواضع الوجيز وإخراجه حيز الوجود.

الذي رغم استجابته لمتطلبات الدراسة وإلزاميتها إلا انه يحمل في طياته وسيلة للاستمرار والمسؤولية وجانب من جوانب الأمانة.

وما كان لهذا العمل أن يتم على أحسن وجه لولا إشراف أستاذنا الفاضل الدكتور" عثماني التهامي"

الذي ساير البحث وسيره نحو بـــر النضج واستقامة الكتابة فله منا جزيل الشكر وخالص الاحترام والامتنان والتقدير.

كما نتقدم بالشكر لأساتذتنا الكرام بقسم العلوم السياسية بجامعة أحمد دراية ادرار، أيضا نتقدم بالشكر لأعضاء لجنة المناقشة الكرام الذين تجشموا عناء القراءة والتقويم. كما لا ننسى الفضل وتقديم الشكر لأساتذتنا عبر مسارنا الدراسي في الأطوار التي سبقت الجامعة.

جـــــــــزاكـــــــم الله عنـــــــا كل خير.

الإهداء

بسم كل قطرة حبر سالت من قلمي وكل كلمة صنعت سطرا في دفتر علمي وفاء لأهل الوفاء،

اهدي هذا العمل المتواضع.

إلى من شملتني بعطفها وسهرت الليالي لتألمي وكانت رمزا للتضحية في سبيل راحتي .. ينبوع.

الحنان ...أمي الغالية منحني الله رضاها.

إلى من أرشدني إلى طريق العلم والهدى وحث في على الصبر من اجل بلوغ الهدف والمنى ...

ولي نعمتي أبي رحمه الله .

إلى كل إخوتي الأعزاء

إلى أعمامي وعماتي وأخوالي وخالاتي دون استثناء أطال الله في أعمارهم.

إلى الزوجة الكريمة حفظها الله.

إلى هؤلاء أهدي جهد هذي الثمرة المتواضعة راجين من الله العلي القدير أن بجعله في ميزان الحسنات ويرزقنا العفو والعافية في الدين والدنيا ،" أمين " .

عمر بوجمعة

- ❖ مـــقدمة
- ❖ الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة
  - ✓ المبحث الأول: مفهوم الـديمقراطية
  - ✓ المبحث الثاني: مفهوم الانتخابات
  - ✓ المبحث الثالث: مفهوم السلوك الانتخابي
- ❖ الفصل الثاني: العوامل المؤثرة في السلوك الانتخابي
  - ✓ المبحث الأول: الوعي السياسي
  - ✓ المبحث الثاني: الحملات الانتخابية
  - ✓ المبحث الثالث: العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
- ❖ الفصل الثالث: الدراسة الميدانية – سكان بلدية تامست
  - ✓ المبحث الأول: خصائص مجتمع الدراسة
  - ✓ المبحث الثاني: تفسير نتائج الدراسة
- ❖ خـــــاتـــــــمة

مقدمة

مـقـدمــة

يعد النسق السياسي الجزائري من الأنساق المستعصية على الفهم، والممتنعة عن الإحاطة، فرغم المجهودات المبذولة لازالت هناك استفهامات نجدها اليوم تستفز فضول الكثير من الباحثين. ومن أهم الظواهر الإشكالية التي تستدعي البحث وتستوجب الفهم والتحليل نظرا لأهمية موضوعها معرفيا ومنهجيا – ظاهرة الانتخابات– باعتبارها آلية تمكننا من اختبار متانة أو ضعف العقد السياسي القائم بين الحكام والمحكومين، فهي لحظة معبرة تعبر عن اختيارات المجتمع وحقيقة ادعاءات السلطة السياسية من جهة، ومن جهة ثانية، تعتبر كاشفة عن مسارات ومآلات وأبعاد " الديمقراطية " و جدية " الانتقال الديمقراطي وبناء دولة الحق والقانون.

فالعودة إلى مثل هذه الموضوعات تحتمها نوعية هذه المواضيع واتسامها بالطابع المتحول الذي يجاري المتغيرات الداخلية والخارجية للبلاد حيث يرتبط هذا التحول بمجالات معرفية متعددة تتقاطع فيها قضايا التاريخ السياسة والاجتماع والاقتصاد .

وبناء عليه يبقى تأويل هذه الموضوعات مرهون بالمناهج المعتمدة خلال مراحل الإعداد والبحث والتحليل والفهم من جهة، ومن جهة أخرى مرتبط بالاختيارات الإرادية الهادفة .

موضوع الانتخابات يشكل بمختلف تجسيداته أحد المباحث الهامة والحيوية في نسق علم السياسة الحديث ويرجع ذلك في جزء كبير منه إلى كون السلوك الانتخابي هو الميكانيزم العضوي الذي يكسب الديمقراطية بعدها المادي والتجريبي .

لقد كرست الانتخابات المحلية الولائية والبلدية 2017 الأخيرة ظاهرة ملحوظة في الحقل السياسي الجزائري منذ استحقاقات (الانتخابات الرئاسية2014) حسب ما أفادت به الإحصائيات الرسمية لوزارة الداخلية لكن مع تزايد تلك الهوة بين المواطنين وصناديق الاقتراع بالرغم من العديد من الخطابات التي سادت إبان فترة الانتخابات والتي عملت على تحفيز الجزائريين على المشاركة والتصويت والإسهام في صنع القرار السياسي إلا أن النتيجة كانت دون المتوقع حيث جاءت نسبة المشاركة ضعيفة ، وذلك لم يكن فقط في الأوساط الحضرية وإنما حتى في المناطق القروية التي عرفت في الماضي بسيادة قيم التضامن القبلي والعشائري.

تساؤلات كثيرة تثيرها أزمة التصويت، وملاحظات عديدة تبرز إلى الذهن، فهناك من يعزو العزوف عن المشاركة إلى آفة الأمية، إلا أننا من خلال ما شهدناه وعشناه نلاحظ بأن الأمية لها تأثيرا نسبي لكن ليس مطلقا . فإذا ما قارنا نسب المشاركة في الانتخابات البرلمانية سنجد أنها كانت مرتفعة جزئيا بالنسبة للانتخابات المحلية مع أن نسب الأمية كانت مرتفعة أيضا.

تساؤلات عديدة تم تغييبها وأخرى ارتفعت إلى مستوى الحضور المؤجل، وبين الحضور والتأجيل تتجلى أهمية تناول مثل هذه الموضوعات .. ومنه ارتأينا القيام بقراءة في الموضوع لتحليل الظاهرة والوقوف عند أبعادها عن طريق أدوات البحث العلمي .

موضوع الدراسة إذن، ينطلق من أن السلوك الانتخابي، ظاهرة اجتماعية وسياسية، لا تنفك عن محيطها السياسي والثقافي والاجتماعي، مما يؤكد إلزامية اعتبار هاته النواحي في مسعى فهمها.

وبناء عليه، سيكون موضوعنا عبارة عن بحث ميداني حول سلوك المواطن التامسي حول التصويت، أو بالأحرى حول تلك العلاقة بينه وبين صناديق الاقتراع. فالبديهي أن هذه الفئة من المجتمع الجزائري قد عبرت بشكل أو بآخر عن موقفها حتى ولو كان ذلك قد تم خارج صناديق الاقتراع أو بالتزام الصمت.

سيتمحور الفصل الأول التمهيدي من بحثنا هذا حول الإطار النظري للسلوك الانتخابي، حيث لابد من أرضية نظرية تمكننا من الانطلاق نحو الشق التطبيقي الذي سيكون بحثا ميدانيا نعتمد خلاله آراء ومواقف وتوجهات مواطني بلدية تامست السياسية ونبحث من خلالها عن الحيثيات والأسباب التي قادتهم إلى هذه التفاعلات مع الانتخابات، وذلك باعتماد آليات البحث الميداني بواسطة استمارة البحث، حول عينة تمثيلية من عدد من المواطنين، والفاعلين السياسيين والناشطين الجمعويين، وذلك بهدف محاولة فهم الظاهرة من خلال التنقيب في دواعيها والوقوف عند آثارها على الحياة السياسية المحلية لبلورة مجموعة من الاقتراحات التي من شأنها أن تقدم مشاريع أجوبة للظاهرة.

- **إشكالية الدراسة :**

لا يزال موضوع الانتخابات من المواضيع الغائبة عن دراسات الكثير من الباحثين خاصة في ظل ندرة الأبحاث والدراسات التي شخصت خصائص وسمات الانتخاب في الدولة الجزائرية، حيث تثير مسألة الانتخابات اهتمام الكثير من صانعي القرار باعتبارها إطار قيمي يميز كل دولة عن أخرى.

ومن هنا يمكن بلورة إشكالية الدراسة والمتمثلة في :

ما هو واقع السلوك الانتخابي عند ساكنة بلدية تامست في ظل تفاعلهم مع محيطهم السياسي والعوامل الاجتماعية والاقتصادية التي يعايشها المواطن المحلي؟

وعلى ضوء الإشكالية المطروحة يمكن صياغة التساؤلات الفرعية التالية:

كيف أثرت المشاركة السياسية في رفع مستوى الانتخاب محليا؟

هل تلعب الثقافة السياسية دورا هاما في إنجاح الإقبال على فعل منفرد يخص الانتخابات؟

كيف انعكست الوضعية الاجتماعية والاقتصادية على السلوك الانتخابي وهل شكل ذلك وعيا سياسيا ؟

- **فرضيات الدراسة :**

استنادا إلى مشكلة الدراسة يمكننا صياغة الفرضية الرئيسية التالية:

يوجد دور ذو دلالة إحصائية للانتخاب في نجاح عملية التحول الديمقراطي التي شهدته الجزائر.

وعلى ضوء الأسئلة الفرعية التي قمنا بطرحها يمكننا صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الفرعية الأولى :لدى المجتمع المحلي مواقف معادية حول واقع وتاريخ الممارسة السياسية والانتخابية تعزفهم عن المشاركة السياسية

الفرضية الفرعية الثانية :مخلفات البيئة السياسية الحالية لا تشجع أفراد المجتمع المحلي على المشاركة الانتخابية.

- **الفرضية الفرعية الثالثة** :الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية تتحكم في ارتفاع وانخفاض نسبة المشاركة بناء على السلوك الانتخابي المتخذ من طرف المواطنين.

- **مبررات اختيار الموضوع:**

عند اطلاعنا على مختلف الدراسات السابقة وجدنا إن الأبحاث جاءت منصبة حول بعض الحواضر المعروفة بخصوصيتها السياسية أو الدينية أو الحضرية، بمعنى أن الدراسة لم تخصص ولا لمرة واحد لبعض المناطق التي لا تتميز بمميزاتها المعروفة التي يمكن أن تتأثر وتؤثر في العملية السياسية وبالتالي يمكن أن تجرى عليها مثل هاته الدراسات الاجتماعية او النفسية.لكن لقلة وندرة الأبحاث في مناطق جنوب الجزائر هو ما دفعنا إلى اختيار هذا الموضوع كون هذه المجتمعات تتمتع بخصوصياتها القبلية وبعض ما يسمى الانغلاق العائلي، وعدم تكريس ثقافة البحث العلمي ونشر المعلومة لأجل فهم ظواهر المجتمع وتشخيصها، وكون هذه الدراسة تعد الأولى من نوعها التي تدرس المجتمع المحلي في الجزائر،فإنها جاءت بهذه المحاولة من اجل تحييد الغموض واللبس والضبابية على الفعل السياسي المدروس والصادر من قبل السكان المحليين، على الرغم من المعاناة اليومية والمستمرة من طرف السلطات السياسية، سواءا كان هذا السلوك صادرا عن وعي وثقافة سياسية أم عن لاوعي ومجرد من التشخيص والمسؤولية.

- **أهمية الدراسـة :**

الأهمية العلمية

- تكتسب هذه الدراسة أهمية خاصة في مجال التعرف على السلوك لانتخابي السائد وعلى العوامل التي تساعد الدول على عملية اتخاذ القرارات السياسية.

- الحاجة إلى إدراك طبيعة العلاقة بين الانتخابات ودورها في ترسيخ الوعي السياسي.
- تحسين السلوك السياسي بعملية الانتخاب و محاولة تحديد الفجوة بينهما.
- تكمن أهمية الدراسة أن تحاول التوصل إلى معرفة السلوك الانتخابي والعوامل المؤدية إليه، والذي بدوره
- يؤثر على الفعل السياسي السائد في المجتمع الجزائري، ومن هنا تنبع أهمية هذه الدراسة حيث أنها تحاول البحث عن زاوية يمكن من خلالها تفسير واقع الانتخابات الجزائرية بمختلف مراحلها وبكل ما يعيقها من اجل الوصول إلى فكر ديمقراطي يستطيع من خلاله تجاوز هذه العقبات، ومعرفة أهم التعقيدات التي مازالت إلى يومنا هذا تتخلله.

➢ **أهداف الدراسة :**

تسعى الدراسة إلى:

1) توضيح المفاهيم المتعلقة بالسلوك الانتخابي والعوامل المؤثرة فيه.

2) واقع الممارسة السياسية على المستوى المحلي وتحليل أوضاعها الراهنة وما آلت إليه.

3) واقع الأوضاع المعاشة في الوسط المحلي وتأثيرها على المشهد السياسي .

➢ **مناهج الدراسة:**

تستلزم الدراسة العلمية مراحل وخطوات تحدد وتضبط الباحث، بغية التواصل إلى المعلومات الدقيقة وهذاما يعرف بمنهج الدراسة، وقد فرضت علينا طبيعة إشكالية الدراسة والأهداف المتوخاة من الدراسة لامتداد نطاقها الزماني وشمولها الموضوعي إلى المزج بين مجموعة من المناهج تتمثل في:

1- المنهج الوصفي : استخدم هذا المنهج من أجل وصف الدقيق لظاهرة الانتخابات ومعرفة أثارها على الناخبين في الجزائر، وذلك بجمع البيانات حول الانتخابات المختلفة ثم تحليل هذه النتائج بطريقة موضوعية من أجل التعرف على العوامل المتحكمة فيها هذا من ناحية ومن ناحية أخرى من أجل تحديد العلاقة بين متغيراتها وبينها وبين متغيرات أخرى كالتنشئة والثقافة السياسية.

2- منهج دراسة حالة :استخدم هذا المنهج في دراسة تشخيص السلوك الانتخابي من خلال دراسة حالة الجزائر، والبحث في خلفياته، والعوامل المؤثرة فيه،و الظروف المحيطة به.

اعتمدنا خلال هذه الدراسة على المقاربة الاستقرائية، وذلك بالانطلاق من الخاص إلى العام، ومن الجزء إلى الكل، أي من العينة المبحوثة إلى مجتمع الدراسة ككل، قصد تعميم النتائج .

كما اعتمدنا كذلك المقاربة التحليلية من خلال تحليل آراء ومواقف العينة التي شملتها الدراسة.

ولا غرو أن توفير البيانات يتصدر معظم مراحل البحث، ويرهن نتائجه، مما يكسب عملية جمع البيانات أهمية قصوى ويفرض الدقة في التعاطي معها، فكلما كانت قاعدة البيانات سليمة وصحيحة إلا وازدادت احتمالات صحة الاختيارات ودقة النتائج .

3- منهج الاقتراب النظمي : من خلال دراسة أهم مؤسسات الدولة والمتمثلة في دراسة البلدية والولاية.

وتوزعت مصادر الدراسة إلى :

- **بيانات أولية** وهي البيانات الأصلية التي توفرت بالاتصال المباشر مع العينة المبحوثة عبر إعمال تقنية الاستمارة والمقابلة لسكان بلدية تامست.

- **بيانات ثانوية** وهي مجموع البيانات المستقاة من مصادر غير مباشرة، ومن ضمنها نتائج الانتخابات واللوائح الانتخابية لبلدية تامست وغيرها.

➢ **صعوبات الدراسة:**

عانت الدراسة من صعوبات يمكن اختزالها في التالي :

- صعوبة الحصول على بعض الإحصائيات والمعلومات الخاصة ببلدية تامست وندرتها في كثير من الأحيان على مستوى الإدارات الرسمية.
- حساسية المجتمع واستعصاؤه على الدراسة، وعدم قابليته لأن يكون موضوعا للبحث، وتحديدا الأشخاص غير المتمدرسين .
- تلكؤ الإدارة وبعض الفواعل السياسية في تسليم المعلومات وإمداد يد العون، وتقديم الدعم اللازم .

- غياب إمكانيات المسح العام لدراسة المجتمع بكل شرائحه.

➢ **الدراسات السابقة :**

يعتبر موضوع السلوك الانتخابي من المواضيع التي نالت اهتمام العديد من الباحثين حيث توجد عدة دراسات لامست الموضوع، وبهدف التعرف على الإسهامات السابقة فيما يخص موضوع بحثنا نذكر منها بعض الكتب ورسائل ماجستير ورسائل ماستر ومن بينها الآتي:

دراسة بوحنية قوي : يعتبر من الكتاب الجزائريين الذين بحثوا في دراسة السلوك الانتخابي والعوامل المؤثرة فيه، وذلك من خلال كتابه الذي يحمل عنوان " الانتخابات وعملية التحول الديمقراطي"، إذ يتألف هذا الكتاب من مجموعة الدراسات عن المجتمع الجزائري، وقد اعتمدت هذه الدراسات على معلومات ميدانية مستمدة من دراسات إحصائية.

وقد طرح الكاتب مفهوم السلوك الانتخابي وأهم العوامل المتحكمة فيه، بما فيه عامل الثقافة السياسية، كما أوضح تجربة الانتخابات في الجزائر من خلال مواعيد انتخابية مختلفة على مستوى المحلي والمركزي وتطرق إلى أهم الإجراءات التي يمكن أن تدفع إلى تغيير السلوك الانتخابي.

- **بن ناقة ياسمينة وداود سارة الانتخابات المحلية في الجزائر**، دراسة في السلوك الانتخابي، مذكرة ماستر 2014/2013. ومن بين النتائج التي توصلت إليها ما يلي :

إن الانتخابات المحلية تفقد أهميتها كآلية للمشاركة الانتخابية في صنع القرارات المحلية .

ونظرا لضعف التنشئة والثقافة السياسية ونقص الوعي السياسي لدى المواطنين.

- **فتحي بكار، الاغتراب السياسي وأثره على المشاركة السياسية**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، قسم العلوم السياسية،جامعة الطاهر مولاي سعيدة، 2013/2012.

-**السعيد حامد، الرقابة الدولية على الانتخابات**، مذكرة ماجستير،قسم القانون الدولي والعلاقات الدولية،جامعة الجزائر، 2004/2003.

-**يحي بن يمينه، السلوك الانتخابي لدي الشباب في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في مجال علم لاجتماع السياسي، جامعة وهران 2014/2013.

- **عتيقة جديد،إدارة الجماعات المحلية في الجزائر**، مذكرة ماستر، قسم العلوم السياسية، جامعة بسكرة،2013/2012.

الفصل الأول

الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة

الفصل الأول : الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة

سنحاول سرد مختلف المفاهيم المتعلقة بالديمقراطية بمختلف صورها وكذلك نعرج على مفهوم الانتخابات ووظائفها وهذا كله من اجل الوصول إلى صورة مقربة عن السلوك الانتحابي وأنماطه .

الديمقراطية هي مفهوم واسع ساهم في إثرائه عبر عقود طويلة من الزمن الكثير من المفكرين السياسيين كل حسب نظره لهذا المفهوم ، فجاء إطار كبير يجمع في داخله العديد من التيارات الفكرية التي تتفق على بعض الخطوط العامة وتختلف في معظم التفاصيل،بيد أن الديمقراطية تبلورت بمرور الزمن في الديمقراطيات الحديثة المطبقة بشكل أو بآخر في الغرب سنتطرق في هذا المبحث إلى تعريف الديمقراطية بالإضافة إلى صورها.

المبحث الأول: تعريف الديمقراطية

المطلب الأول: تعريف الديمقراطية

تعني كلمة الديمقراطية في أصلها الفردي حكم الشعب: و هي ترجع إلى أصل يوناني مكون من مقطعين تعني الشعب و الأخرى تعني حكم أو سلطة و بذلك تعني الكلمة في معناها اللغوي أي الشعب هو صاحب السلطة أو حكم الشعب. وقد ظهر الكثير من التعريفات لهذا المصطلح فقد عرفها الرئيس الأمريكي السابق أبراهام لتكون في إحدى خطبه بأنها حكم الشعب بواسطة الشعب و من اجل الشعب و تدل كلمة الشعب على أن يكون الحكم ملكا للشعب و يختص به. و تشير عبارة بواسطة الشعب إلى اشتراك المواطنين في صنع السياسة و ممارسة الرقابة على ممثليهم أو نوابهم و تعني عبارة من اجل الشعب أن الحكومة في خدمة الشعب ليس مجرد رعايا لهذه الحكومة.[1]

ذهب لورد برايس إلى أن الديمقراطية شكل من أشكال الحكم تكون فيه السلطة الحاكمة في الدول ممثلة قانونيا في أعضاء الجماعة ككل، و ليس في طبقة أو طبقات معينة وعرفها جون ستيوارت قبله بأنها شكل

[1]– احمد سعيد نوفل واحمد جمال الظاهر ،الوطن العربي والتحديات المعاصرة،الشركة العربية المتحدة،القاهر،2008،ص29 .

من أشكال الحكم يمارس فيه الشعب كله أو القسم الأكبر منه سلطة الحكم من خلال نواب ينتخبونه بأنفسهم بصورة دورية .

المطلب الثاني : صور الديمقراطية

لقد كان للحرب العالمية الأولى و ما أصاب العالم الرأسمالي من نكسات اثر بالغ الفور على النظام السياسي الديمقراطي الليبرالي فقد أشارة مرحلة ما بين الحربين بالصراعات السياسية الاقتصادية مما أدى إلى ظهور نظام رغم ارتكازه على النظام الفردي مغاير في قيمة من الواقع فحل النظام الإدارة الجماعية و التخطيط محل المنافسة الحرة و اعتمد على وسائل الإعلام في فرض منتوجه و المطالبة بقيام دولة قرية تنظم الإنتاج و التوزيع و التبادل و إنشاء أحزاب جماهيرية منظمة بدلا من اقتصارها على الدور التقليدي و المنافسة بين أحزاب غير منتظمة و هو ما أدى بالعديد من الكتاب إلى إطلاق تسمية جديدة على هذا النظام الجديد "انه الديمقراطية الفنية " فضلا عن ظهور جديد لنموذج من الديمقراطية هو الديمقراطية الماركسية

الفرع الأول: الديمقراطية المباشرة

الديمقراطية المباشرة هي أقدم صور الديمقراطية و كانت متبعة في المدن اليونانية القديمة و لكنها اختفت في العصور الحديثة و في ظل الديمقراطية المباشرة يكون للمواطنين حق التعبير المباشر إرادة الدولة و تحكم الحكومة الشعبية و في هذا الشكل من الديمقراطية يمارس الشعب جميع السلطات التشريعية و التنفيذية و القضائية فيضع القوانين و يتولى تنفيذها و إدارة المرافق العامة كما يتولى القضاء الفصل في المنازعات.[1]

و لا يأتي هذا الشكل من الحكم إلا إذا كانت الدولة صغيرة في مساحتها قليلة في عدد سكانها و بالتالي يستطيعون أن يجتمعوا لمناقشة قوانين و دستور الدولة و هذا النوع كان منتشر في المدن اليونانية القديمة و التي كانت تسمى دولة المدينة و هي تختلف عن الديمقراطية الحديثة كانت دولة المدينة في أثينا خلال القرن الرابع

[1]– فايز الربيع،الديمقرطية من التأصيل الفكري والمقاربة السياسية ،مصر، ط **2004** ، ص**38**.

و الخامس قبل الميلاد تحكم حكم مباشر بواسطة عقد اجتماعات منظمة للجمعية و التي كانت تتكون من 30.000 مواطن من الذكور و كان عدد الأعضاء الكافي لإصدار قرار ما 6.000 مواطن ؛ وكانت هذه القرارات تأخذ عن طريق أغلبية الأصوات و كان الأجانب و العبيد و النساء لا يمثلون في الجمعية و كان المواطنون في النموذج الديمقراطي هم الحكومة.

الفرع الثاني : الديمقراطية التمثيلية

تعني الديمقراطية غير مباشرة النظام السياسي الذي قوامه برلمان حيث يختار الشعب نواب لممارسة السلطة و يتم ذلك بواسطة الأحزاب السياسية و بعهد إلى السلطة إلى هيئات تتولى ممارستها نيابة عنه، ومن مزايا الحكم النيابي انه سهل التطبيق و خاصة في الدول كثيرة السكان و أن اختيار النواب يكون الأصلح و خاصة في المسائل الفنية أو العلمية التي تحتاج إلى مختصين أو ذوي خبرة و يوصف النظام بأنه نيابي في ضوء النقاط الآتية[1] :

النظام البرلماني : يتعين أن يكون البرلمان **منتخب من الشعب** أن يعتبر عضو البرلمان ممثلا للأمة كلها إلا لناخبي دائرته فيجب أن يستقيل عضو البرلمان عن ناخبيه إبان نيابته فلا يكلف بتقديم حساب لهم عن أعماله و ليس لهؤلاء حق عزله أن ينتخب عضو البرلمان لمدة معينة و ذلك حتى لا يترتب على استقالته عن ناخبيه إبان نيابته أن تفقد الأمة كل رقابة على البرلمان فإذا كان العضو معين لمدة قصيرة حمله هذا على أن يعمل جهده على الاحتفاء بثقة ناخبيه حتى يعاد انتخابه. و لا يكون المجلس نيابيا إذا كانت له سلطات جدية فلا تعتبر مجالس نيابية المجالس الاستشارية حتى لو كان أعضائها يعينون بالانتخاب إذا المفروض في المجالس النيابية في منطق النظام النيابي إنما ينوب عن الأمة في مباشرة سلطاتها. إن الأمة في النظام الديمقراطي هي مصدر السلطات جميعا و لذلك تتولى المجالس النيابية السلطة التشريعية إما منفردة كما هو الحال في

[1]- فايز الربيع، المرجع السابق، ص 42

الولايات الأمريكية المتحدة و إما بالاشتراك كما هو الحال في انجلترا. و قد يكون نظام الحكم خليط من النظامين السابقين (مباشرة و نيابية) و ذلك بان ينتخب الشعب هيئة نيابية تمثله و تتولى السلطة باسمه على أن ترجع هذه الهيئة النيابية إلى الشعب تستفتيه في بعض الأمور الهامة و يسمى هذا النظام بالديمقراطية الشبه المباشرة أو شبه النيابية و تستخدم وسائل عديدة لتطبيق الديمقراطية الشبه المباشرة

وهي الاستفتاء الشعبي فالبرلمان يضع مشروع القانون ثم يعرض على الشعب لأخذ رأيه فيه فإذا وافق عليه أصبح واجب التنفيذ و إذا اعترض عليه يسقط المشروع و هذا يسمى بالاستفتاء التشريعي و قد يكون الاستفتاء سياسيا إذا كان متعلق بمسالة سياسية.[1]

الاعتراض الشعبي: و ذلك إذا اعترض الشعب على قانون معين أو إجراء معين اتخذه البرلمان خلال فترة معينة يحددها الدستور الاقتراح الشعبي و يقصد به اقتراح الشعب مشروع قانون و يتقدم به إلى البرلمان ، إقالة الناخبين لنوابهم و هذا المبدأ مطبق في الولايات المتحدة و هناك طرق مختلطة للديمقراطية فقد تجمع الدولة فيما يتعلق باختيار حكمها بين الديمقراطية الأوتوقراطية فتلجا الدولة لنظام وسط بينهما اما فقد تلجا الدولة إلى إتباع طريقة ديمقراطية في اختيار الآخرين مثال ذلك أن يوجد في الدولة حاكم وراثي (ملك) بجوار البرلمان يعين أعضاءه بالانتخاب كما كانت الحالة في مصر في ظل النظام الملكي و بقدر إتباع سلطة الملك أو البرلمان يقترب من الأوتوقراطية أو الديمقراطية و إذا كان رئيس الدولة منتخبا و يتم انتخاب رئيس الجمهورية بطرق عديدة تختلف باختلاف الدساتير فالبعض ينتخب بواسطة الشعب و البعض الآخر عن طريق البرلمان. ويعاب على طريقة الانتخاب عن طريق الشعب أن الرئيس المنتخب قد يستأثر بالسلطة مادام يتمتع بنيابيين شعبي و هو ما فعله شارل لويس نابليون الذي اختاره الشعب الفرنسي فاستبد بالسلطة و عين نفسه إمبراطور على فرنسا مدى الحياة أما الانتخاب عن طريق البرلمان فيجلس رئيس الجمهورية خاص للسلطة

[1]– احمد سعيد نوفل ،مرجع السابق،ص73.

التشريعية (البرلمان) و لحزب الأغلبية في البلاد و من ثم تخضع السلطة التنفيذية لسيادة القانون.

الفرع الثالث : الديمقراطية التشاركية

وإزاء الوضع الذي ساد في العنصر السابق (الديمقراطية التمثيلية) ظهر المفهوم الحديث تحت تسمية الديمقراطية التشاركية، إذ لا يختار المواطنين ممثليهم عن طريق الانتخاب فحسب، بل يساهمون بصفة مباشرة في تسيير شؤونهم.

لتحديد مفهوم الديمقراطية التشاركية يستوجب إعطاء تعريف **لمصطلح التمثيلية** وإبداء الرأي مباشرة أو عبر المجالس ، أي حق المرأة والرجل بالتصويت والمشاركة في البرامج والسياسات والقرارات؛ وعليه يمكن تعريف الديمقراطية التشاركية بأنها الأعمال التي تسمح للمواطنين أن يشاركوا مباشرة في رسم السياسات العامة ووضع القرارات بأنفسهم. [1]

فالديمقراطية التشاركية هي صياغة جديدة لنظرية العقد الاجتماعي التي توجها **جون جاك روسو** بحيث أصبح المواطن شريكا للإدارة في صنع القرار بعدما كانت الإدارة تتخذ القرار بصفة انفرادية، اي تحول الفرد من مواطن سلبي لديه الحق فقط في الانتخاب إلى مواطن ايجابي وفاعل يشارك في صنع القرار.

وفي هذا الإطار عمدت الجزائر على تكريس الديمقراطية التشاركية في منظومتها القانونية المتمثلة في دساتير الجمهورية الجزائرية من اجل التجاوب الكامل لمتطلبات المواطنين الذين لطالما نادوا بضرورة إشراكهم في تسير شؤونهم الوطنية والمحلية.[2]

---

[1]– عبد القادر رزيق المخادمي، الإصلاح الديمقرطي في الوطن العربي بين القرار الوطني والفوضى البناءة،ط1،دار الفجر للنشر والتوزيع،القاهرة 2007،ص19

[2]– حسين عبد الحميد أحمد رشوان ، الديمقراطية و الحرية و حقوق الإنسان ، ط 2006 ، المكتب الجامعي الحديث ، مصر، ص58.

المبحث الثاني: مفهوم الانتخابات

الانتخابات معناها الاختيار والانتقاء، أمّا قانونيّا فالانتخاب هو إجراء قانونيّ يحدّد نظامه ووقته ومكانه في دستور أو لائحة ليختار على مقتضاه شخص أو أكثر لرئاسة مجلس أو نقابة أو ندوة أو لعضويّتها أو ما شابه ذلك.

إذا فالانتخابات هي الوسيلة الّتي بموجبها يختار المواطنون الأشخاص الّذين يسندون إليهم مهام ممارسة السّيادة أو الحكم نيابة عنهم سواء كان ذلك سياسيّا (الانتخابات التّأسيسيّة – البرلمانيّة –البلديّة....) أو في مختلف المجالات (اجتماعيّا – ثقافيّا – اقتصاديّا....).

ولا تعدّ الانتخابات مؤسّسة قانونيّة حديثة حيث أنّها وجدت في العصور القديمة واعتمدتها عدّة أمم مثل الرّومان.

انطلاقا من هذه المفاهيم يمكن اعتبار الانتخاب واجب وحقّ فهو يعدّ واجب من جهة أنّه منبعث من التزام المواطن بتسيير شؤون البلاد الّتي ينتمي إليها وتقتضيه ضرورة المساهمة في تطويرها كما يعدّ أيضا حقّا يمنحه القانون للمواطن يمكّنه من حرّيّة اختيار من ينوبه في تسيير الشّؤون لأنّه يتعذّر عليه أن يباشر تلك المهام

المطلب الأول:تعريف الانتخابات

لغة:انتخب ينتخب انتخاب الشيء اختاره انتقاه :اختاره ليمثله في هيئة.[1]

أما **اصطلاحا**:الانتخاب هو اختيار يتحقق على الأقل بتصويت الأفراد الذين لهم حق الانتخاب أي الهيئة الناخبة المدعون لممارسته يمكن لانتخاب شخص آو أكثر لممارسة عهدة انتخابية "سياسية اقتصادية او

[1]– جوزيف الياس ،معجم المجاني المصور ،بيروت ،دار المجاني،2012 ص 124.

نقابية "في المدة التي تم على أساسها الانتخاب من قبل الناخبين عبر التصويت والتي تمنحه الهيئة الناخبة الشرعية الضرورية لممارسة سلطة المهمة موضوع الانتخاب .[1]

ويعرفة **دفيد استون** :الانتخابات بأنها تعبير يقدمه المواطنون عما ينتظرونه من النظام السياسي ويقوم هذا الأخير بالتعبير :عن تلك الأماني في شغل قرارات تطبقه مثيرا ردود أفعال تتجسد هي الأخرى في شكل أماني جديدة.

أما **بودون** فيعرفه بأنه : إجراء ممارسة يتم بفضلها تجميع الاختيارات الفردية وقرارها الى قانون جماعي ويمارس على جميع أفراد الجماعة كذا إجبارهم على تطبيقه سواء إذا استحسنوا أو لم يستحسنوا رأي الأغلبية .

أما في دراسة **جوزيف شومبيتر** في كتابه الرأسمالية والاشتراكية الديمقراطية الصادرسنة1942، فربط بين الديمقراطية والانتخابات بقوله: " إن النهج الديمقراطي هي اتخاذ التدابير المؤسساتية من اجل التوصل إلى القرارات السياسية التي يكتسب من خلالها الأفراد سلطة اتخاذ القرار عن طريق التنافس على الأصوات حيث ربط بين النظام السياسي الديمقراطي ومدى اختيار صناع القرار في انتخابات نزيهة وعادلة ودورية يتنافس فيها المرشحون على أصوات الناخبين".[2]

ولما تنطوي عليه العملية الانتخابية من جوانب سياسية واجتماعية تعدد مداخل الكتاب في تبيان المعنى الاصطلاحي للانتخاب .

---

[1] -le dictionnaire de politiqe dèfiniton،.www/topic/org/dictionnaire èlcton.htm

[2]– صمويل هنتغتون،الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين(ترجمة عبد الوهاب علوب)، الكويت ،دار سعاد الصباح ، مركز ابن خلدون ، ط**1**،ص**27**.

فقد ركز البعض منهم :على الناحية الإجرائية للانتخاب فعرفوه **بأنه** : مجموعة من الإجراءات والتصرفات القانونية متعددة الأطراف والمراحل يخضع بمقتضاها تحديد الهيئات الحاكمة العليا في الدولة لموافقة ورضاء المحكومين أصحاب السلطة الحقيقية فالمجتمع .

وبالتمعن في التعريفات يتضح :صعوبة الحصول على تعريف جامع للانتخابات كون العملية الانتخابية على تماس وترابط مع العديد مع جوانب الحياة في المجتمع حيث ركز بعض الفقهاء على :جانب الاختيار في العملية الانتخابية بالقول : " إن الانتخابات هو اختيار الناخبين لشخص أو أكثر من عدد المرشحين لتمثيلهم في حكم البلاد أما آخرون فينظرون إلى الانتخابات على أنها : الوسيلة الوحيدة لإسناد السلطة في النظم الديمقراطية المعاصرة من ناحية ولتحقيق حق المشاركة في الحياة السياسية من جانب الشعب من ناحية أخرى".

إجرائيا: يمكن **تعريف الانتخابات** بأنها : العملية التي يقوم بها المواطنون بواسطتها وبشكل دوري حسب القانون باختيار ممثليهم من خلال التصويت والذي يعد وسيلة هامة وأساسية يمكن الأفراد من خلالها التأثير على القرارات التي تخصهم ،والتصويت هو قيام الفرد باختيار احد المرشحين لتمثيله في الهيئات المنتخبة التي تتولى إعداد القوانين آو في بعض مناصب اتخاذ القرارات.

المطلب الثاني : وظائف الانتخابات

على اختلاف أوجه الممارسة الديمقراطية والياتها الإجرائية العملية الانتخابية والتي تعد هدفا في حد ذات وإنما هي آلية لها مقاصد تصبو إلى بلوغها من خلال هذه الآلية والتي تمكن من المشاركة الفعلية والمباشرة في اتخاذ القرار.

- **التعبير عن مبدأ الشعب مصدر السلطة** :تقوم الانتخابات بوظيفة التعبير عن مبدأ الشعب هو مصدر السلطات وذلك بإتاحة الفرصة أمام الناخبين لممارسة ابرز صور الممارسة السياسية و في عملية صنع القرارات من خلال آلية التمثيل النيابي وهذا يعني أن الحكومة تستند في مظاهر السلطة إلى عنصر التفويض الشعبي .

الربط بين مبدأ الشعب هو مصدر السلطة والانتخابات يحدد : الطريقة التي يستمد من خلالها الحكام السلطة من الجماهير وكذا الطريقة التي يمكن للجماهير من خلالها ممارسة حقها في مقاومة وتغيير من لا يعبر عن آمالها ومطالبها.[1]

- **اختيار الحكام:** توفر الانتخابات احد الآليات التي يتم من خلالها اختيار الحكام بتفويض شعبي وذلك بانتقال السلطة إلى المرشحين الفائزين في الانتخابات. وذلك فيما يتصل برئاسة السلطة التنفيذية أو أعضاء المجالس التشريعية النيابية أو الاثنين معا وفقا للقواعد ذات الصلة في النظامين السياسي والانتخابي وفي الديمقراطيات المعاصرة لا يفترض بالضرورة أن يقوم نواب المجالس النيابية بالعمل وفق لرغبات الناخبين إذ أن جوهر عملة الانتخاب هو ما يسمى نظرية التفويض العام أي التفويض هؤلاء النواب قدرا كافيا من السلطة لاقتراح سياسات واتخاذ قرارت وذلك تبعا للأوضاع التي يوجهونها أثناء فترت عملهم كنواب للشعب، أو بغرض تحقيق ما يرونه متوافقا مع المصالح العامة للناخبين .[2]
- **تسوية الصراعات السياسية بطرق سلمية** : تعد الانتخابات آلية التداول على السلطة من قبل اللاعبين السياسيين المتنافسين من خلال احتكام أطراف اللعبة السياسية الحكومة والمعارضة إلى نتائج الانتخابات للتسليم بشرعية الفائزين بالخصوص من قبل الخاسرين منهم وهو ما يؤدي إلى انتقال سلمي للسلطة.
- **توفير الشرعية السياسية أو تجديدها** : فالانتخابات تقوم بوظيفة شرعية شعبية للحكومة المنتحبة أو تجديد شرعية الحكومة القائمة فعن طريق الانتخابات الديمقراطية يصل إلى مواقع صنع القرار أولئك الذين يحظون بقبول الناخبين فالشرعية تستمد في النظم الديمقراطية إلى أن الحكومة المنتخبة تعمل في إطار المبادئ

---

[1]– عبد الفتاح ماضي ، مفهوم الانتخابات الديمقراطية وواقع الانتخابات في الأقطار العربية، بيروت مركز الدراسات الوحدة العربية،ط1،ص37.

[2]-المرجع نفسه، ص39.

الديمقراطية وبالية الانتخابات التنافسية والدورية ضمن ما يتضمنه الإطار الدستوري للدولة يخضع له جميع المتنافسين السياسيين .

وباعتبار الانتخابات آلية لمساءلة المسؤولين ومحاسبتهم والية للمشاركة السياسية للقيام بمهمة المسائلة والمحاسبة.[1]

- **التجنيد السياسي والتثقيف السياسي** : من أهم المهام التي تؤديها الانتخابات الديمقراطية هو الدور التعبوي العام فهي مصدر من مصادر التجنيد السياسي فمن خلالها تقوم الانتخابات باختيار مرشحين يتولون مهام إعداد البرامج السياسية لمواجهة المشكلات والتحديات العامة التي تواجهها مجتمعاتهم والذين يتولون تنفيذها بعد نجاحهم في الانتخابات ؛ مما يجعلها معبرا في إعداد القادة وتأهيلهم لتولي المناصب العليا والذي بدوره يؤدي إلى تجديد حيوية المجتمع. إذن فالانتخابات تتولى عبر الأحزاب المتنافسة عملية إعلام المواطنين بالبرامج الانتخابية مما يؤدي إلى تثقيف المواطنين بقضايا الشأن العام عبر إذاعة مختلف البرامج الدعائية خلال الحملة الانتحابية .

[1]– عبد الفتاح ماضي، مرجع سبق ذكره،ص43.

المبحث الثالث : ماهية السلوك الانتخابي

تعتبر المشاركة السياسية أحد العوامل الرئيسية لتحقيق الديمقراطية في المجتمع ومن هذا لمنطق تعد العملية الانتخابية أحد أهم قنوات المشاركة السياسية التي يضمن من خلالها الفرد حقوقه وحرياته لذا فقد أثار موضوع السلوك الانتخابي اهتمام العديد من الباحثين في مجال علم السياسة وعلم الاجتماع السياسي كونه أحد أبرز مجالات المشاركة السياسية.

ومن خلال هذا سنحاول التطرق لمفهوم السلوك الانتخابي بحيث تطرقنا في المطلب الأول إلى مفهوم السلوك الانتخابي كما عالجنا في المطلب الثاني أنماط السلوك الانتخابي.

المطلب الأول: ماهية السلوك الانتخابي

الفرع الأول : مفهوم السلوك الانتخابي

أولا : تعريف السلوك السياسي

قبل التطرق إلى مفهوم السلوك الانتخابي لابد أن نشير إلى مفهوم السلوك السياسي لأن السلوك الانتخابي يشكل جزء من السلوك السياسي العام للفرد ويقصد بهاذ الأخير "هو ذلك النشاط والفاعلية التي يمارسها فرد أو مجموعة أفراد يشغلون أدوارا سياسية معينة يستطيعون من خلالها تنتظم الحياة السياسية في المجتمع وتحديد مراكز القوى فيه وتنظيم العلاقات السياسية بين القيادة والجماهير".[1]

وحسب تعريف **إلو**"إن المقصود بالسلوك السياسي ليس فقط الفعل السياسي المباشر أو الغير المباشر وإنما أيضا الدوافع والمواقف التي تساهم في بناء التماثل والمطالب والرغبات السياسية وكذلك العقائد والقيم والأهداف".[2]

---

[1]– إحسان محمد الحسن علم الاجتماع السياسي، الأردن : دار وائل للنشر ،ط3،2010،ص115.

[2]– سويم العزي،السلوك السياسي في المجتمع العربي،بدون بلد النشر: دار الأنفة ،ط1 ،1992، ص171،172.

ثانيا: تعريف السلوك الانتخابي

يقصد بالسلوك الانتخابي عند **لازار سفليد**"بأنه وحدة سلوك متسلسل موجه نحو هدف ينتهي بشكل متكامل لمصلحة حزب أو مرشح ما".

كما يعرفه بعض الباحثين"بأنه جميع الأفكار والممارسات والوجدانات الموجبة والسالبة التي تصدر عن الفرد عند اختياره ما يمثله في المجتمع".[1]

فمفهوم السلوك الانتخابي يحمل مجموعة من الدلالات يمكن تصنيفها فيما يلي:

1- الدلالة السياسية : هو سلوك لإظهار الولاء للنظام السياسي بمنحه الشرعية للحكام أو برفضه لنظام حكم معين كما أنه دليل على إدارة السلم والابتعاد عن العنف وهو يسعى للوصول إلى درجة المواطن الصالح الذي يحرص على ممارسة حقوقه وأداء واجباته في لوقت نفسه.

2- الدلالة النفسية : يهدف إلى إشباع الحاجة الطبيعية للناخب عبر البحث عن الأمن والاستقرار ،وأما التصويت إلا وسيلة لتحرير . من قلق كامن في ذاته، والتخلص من خلال دور نشيط وفعال يقوم به عوضا عن الاستسلام السلبي للأوضاع،أو الخوف من المستقبل خاصة في حالة عدم الاستقرار السياسي"

3- الدلالة الاجتماعية : هو إثبات وتأكيد على انتماء الناخب لوحدة اجتماعية معينة يتأثر بها ويؤثر فيها."[2]

ومنه فالسلوك الانتخابي يتشابه مع السلوك السياسي في كونهما يعتبران نمطا من أنماط السلوكيات الاجتماعية إلا أن السلوك الانتخابي يختلف عنه في كونه سلوك جماعي بحيث يتمكن الباحث من خلال تحليله من معرفة أسس الناخبين لمختلف الأحزاب.

---

[1]- فتحي بكار،الإغتراب السياسي وأثره على المشاركة الانتخابية في الجزائر ،مجلة القانون،العدد **07**،المركز الجامعي أحمد زبانة، غيلزان ،سبتمبر **2016**،ص**351،352**.

[2]- إبراهيم مرتض الأعوجي،السلوك الانتخابي وعلاقته بالاعتقاد بعدالة العالم، مجلة كلية الأدب،العدد **98**،جامعة بغداد ،بغداد ،ص**538**.

فالأهمية التي يحظى بها التصويت جعل العديد من الباحثين يجرون مجموعة من الدراسات للتعرف على اتجاهات وسلوكيات الأفراد أثناء العملية الانتخابية.

وبناءا على ذلك فقد أصبح هناك علما يسمى بعلم "السلوك الانتخابي" باعتباره فرعا متخصصا في علم الاجتماع السياسي خاصة في ظل انتشار استطلاعات الرأي المنتظمة حول نوايا التصويت لدى الناخب.[1]

وانطلاقا من كل هذه التعاريف السابقة يمكن القول أن السلوك الانتخابي هو قرار أو موقف يتخذه الناخب أثناء عملية انتخابية ما نتيجة تأثره بالأوضاع المحيطة به.

توصلنا إلى تعريف السلوك الانتخابي على أنه: "كل أشكال التصرف أو الأفعال وردود الأفعال التي يظهرها المواطن في موعد انتخابي معين نتيجة تأثره أو عدم تأثره بمجموعة من العوامل والمتغيرات النفسية والاجتماعية ،البيئية ، السياسة، التنظيمية وحتى الحضارية والاقتصادية."

المطلب الثاني: أنماط السلوك الانتخابي

أولا: اتجاه السلوك الانتخابي

يعرف الاتجاه على أنه" ميل نفسي يعب رعنه بتقييم لموضوع معين بدرجة أو بأخرى من التفصيل أو عدم التفصيل وهو يظهر في الاستجابات التقييمية المعرفية والوجدانية والسلوكية سواء كانت صريحة أم ضمنية فمن خلال هذا التعريف تظهر أهمية الاتجاه فهو يمكننا من فهم وتحليل السلوك الانتخابي للفرد فيرى الكثير من الباحثين ان اتجاه السلوك للفرد ينتج غالبا من محددين أساسين هما:

- ✓ **الاتجاه الشخصي المستقر:**

[1]- يحي بن يمينة، السلوك الانتخابي عند الشباب في الجزائر(مذكرة ماجيستر في علم الاجتماع السياسي)، جامعة وهران،ص34.

سرى هذا الاتجاه أن سلوك الفرد يتحدد بالرجوع إلى المواقف التي يمتلكها فهو يعرف الموقف"على أنه استعداد عقلي ونفسي منظم بواسطة الخبرة الشخصية والذي يمارس تأثير توجيهي ديناميكي على ردود أفعال الفرد نحو كل المواضيع والحالات التي ترتبط به"

وهو بدوره يتميز بخاصتين :

الاتجاه: يكون سلبي أو إيجابي والذي يستجيب لتأييد أو رفض ، الإنجداب أو النفور.

الكثافة : لها علاقة بقيمة الموضوع في نفسية الفرد وتزداد كثافة الموقف كلما كان الموضوع أكثر قيمة في نظر الشخص.[1]

فإذا غالبا مفهوم الاتجاه في السياسة والانتخاب فإننا نجد نفس الشيء وهنا يعرف **ألان لونسيل** الموقف السياسي على أنه: " موقف اجتماعي متشكل بالعلاقة مع المواضيع السياسية والتي تكون حالات اجتماعية منظور إليها من زاوية الحكومة أو بقاء المجتمع"

فترى مدرسة **ميشغن** الأمريكية أن الناخب هو وحدة وهوية ذاتية ونفسية لها توجهاتها تزوده بمرجعية دلالية مستقرة واضحة تعمل على توجيهه أثناء عملية الانتخاب بكل ثقة سياسية.

وعليه حاولت هذه المدرسة تفسير الاتجاه السياسي الشخصي من خلال اقتراح مفهوم الانتماء الحزبي وتأثير القوى ذات الأمد البعيد على الفرد.

✓ **الحالة الظرفية المحيطة بالفرد:** يفصل هذا الاتجاه بين السلوك الفرد وموقفه وبالتالي إعطاء السلوك أبعاد اجتماعية واقتصادية تؤثر فموقف الفرد السياسي يتأثر بمجموعة الظروف الخارجية التي تحيط به لأنه ليس حرا كليا وإنما هو محكوم بسلسلة من القواعد الرسمية التي تشكل ما يسمى بالنظام الاجتماعي وعليه

[1]– –يحي بن يمينة ،نفس المرجع السابق ،ص **42**

المتغيرات الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية كلها مفاتيح يمكن أن تعطينا فكرة واضحة عن مدى تأثر الاتجاه الانتخاب الفردي بهذه الظروف.

ومن هنا توصل **دانيل لويس سيلر** إلى توضيح أثر القوى الظرفية على الناخبين إذ يرى أنها تمارس تأثيرها على الناخبين المترددين والجدد فهي تنقسم إلى عوامل تحريض تمس المترددين وعوامل جدب المتعاطفين.

حيث أقترح أربعة حالات:

- **الحالة الأولى**: يكون فيها تأثير القوتين في اتجاه واحد وتسمى بانتخابات عادية.
- **الحالة الثانية** : أن تكون قوة العوامل الظرفية أكبر وتسمى بانتخابات منحرفة.
- **الحالة الثالثة** : أن يكون فيها أثر العوامل الظرفية لصالح العوامل البعيدة المدى وتسمى بانتخابات الإصلاح.
- **الحالة الرابعة**: استمرار العوامل الظرفية في قوتها يؤدي إلى تغيرات في الأسس العامة وتسمى بانتخابات إعادة التراصف.[1]

ثانيا: المشاركة الانتخابية

تعتبر المشاركة السياسية كأحد أعمدة النظم الديمقراطية، وتعد المشاركة الانتخابية أحد أشكالها ،فلا يوجد نظام ديمقراطي في العالم لا يعتمد على نظام الانتخابات الذي يعتبر الدعامة الأساسية التي تكفل للمواطنين من ممارسة حقهم السياسي بكل حرية .

فيعرف كلا من "**هنتنجتون**"و"**يلسون**" المشاركة السياسية "بأنها ذلك النشاط الذي يقوم به المواطن من أجل التأثير على عملية صنع القرار السياسي الحكومي معنى ذلك أن المشاركة تستهدف تغير مخرجان النظم السياسية بالصورة التي تلائم مطالب الأفراد الذين يقدمون على المشاركة".[1]

[1]– يحيى بن يمينة مرجع سابق ص **43**

وتعرف أيضا :"بأنها إسهام وانشغال المواطنين بالمسائل من داخل النظام مجتمعهم سواء كان هذا الانشغال عن طريق التأييد أو الرفض أو المقاومة أو النظام مع إبداء الرأي بطريقة رسمية أو بطريقة ودية".[2]

فمن خلال هذه التعاريف يظهر على أن المشاركة السياسية تتخذ مظاهر وأشكال كثيرة من بينها المشاركة الانتخابية التي تمثل الوسيلة الأفضل والأكثر فعالية في تحقيق المشاركة السياسية.

فتكمن أهمية المشاركة الانتخابية في التصويت الذي يعتبر هو الأخر كوسيلة من وسائل المشاركة السياسية يحاول من خلاله المواطن أن يظهر مدى ولائه للنظام السياسي كما يجعله يرغب في أن يكون مواطنا صالحا يؤدي واجبه المدني أكثر من أي شيء أخر.[3]

فيرى **فيليب برو** أن التصويت هو أحد قنوات التي تربط الفرد بالنظام السياسي فهو الدافع الوحيد الذي يكمن أن يحث الناخب على المشاركة ،فيرى أن التصويت يرتكز على فرضيتين:

الأولى لواقعية وتتجلى في وجود احتمال ما بأن كل ناخب من الناخبين الآخرين سيمتنع مقصودا ذو أهداف محددة لأنه قائم على مجموعة من المعطيات والشروط.

أما الثانية حيث تنفي عامل السلبية عن هؤلاء المتعلمين والمثقفين وما امتناعهم عن التصويت إلا تعبير عن موقف سياسي رافض للممارسة الانتخابية بصورتها المعروضة، أي عدم الإقتناع بالبدائل التي تتيحها

---

[1]– مولود زايد الطيب ، علم الاجتماع السياسية،ليبيا،دار الكتب الوطنية بنغازي،ط1،2007،ص87.

[2]– صفاء سيد محمد الجميل ، التربية السياسية للمرأة ،الإسكندرية:العوم والإيمان للنشر،والتوزيع،ط1،2008،ص61.

[3]– إسماعيل علي سعد ، أصول علم الاجتماع السياسي ،بيروت دار النهضة العربية ،1988،ص 173.

خلاصة الفصل الأول :

لقد تم في هذا الفصل التطرق إلى أهم المفاهيم التي ترتبط بالسلوك الانتخابي واهم محدداته في المجتمعات المحلية وذلك من خلال :

التعريف بالديمقراطية والتي اعتبرت عملية حكم الشعب من طرف الشعب و اعتباره صاحب السلطة بالإضافة إلى صور الديمقراطية (مباشرة _تمثيلية _تشاركية) وعرجنا على الانتخابات باعتبارها الوسيلة التي بواسطتها يختار الشعب ممثليه وحكامه بالإضافة إلى وظائف الانتخابات.

بعدها تم توضيح السلوك الانتخابي وأهم الدراسات والتعريفات التي شملته من خلال ما تم التطرق إليه، وأهم العوامل التي تؤثر فيه، واعتبار السلوك الانتخابي جزء من السلوك السياسي العام للفرد من اجل تنظيم العلاقات السياسية بين القيادة والجماهير ،وصولا إلى الامتناع الانتخابي مع الأخذ بآراء الباحثين وانتماءاتهم.

كل هذه التوضيحات لإزالة الغموض واللبس ولدراسة السلوك الانتخابي وتوضيح العوامل المؤثرة فيه سنتطرق إليه في الفصل الثاني .

الفصل الثاني:

العوامل المؤثرة في السلوك الانتخابي

الفصل الثاني : العوامل المؤثرة في السلوك الانتخابي

ترتبط مشاركة الفرد في شؤون العملية الانتخابية ارتباطا وثيقا بنوعية البيئة السياسية والاجتماعية التي يتفاعل فيها، ومدى اعتمادها على اختيار نظام انتخابي كأساس للاختيار قيادات المجتمع ورموزه، فإن خصوصية البيئة التي تميز المجتمع عن غيره من المجتمعات الأخرى تمثل عاملا جد مؤثر في تمكين الأفراد من المشاركة في العملية الانتخابية.

وبالرجوع إلى الجزائر نجد السلوك الانتخابي للفرد تتحكم فيه جملة من العوامل السياسة والتنظيمية متعلقة بأسلوب تنشئة الفرد سياسيا وثقافيا تسمح له من المشاركة في العمليات السياسية، بما فيها العملية الانتخابية، إلا أن هذه العوامل ليست كافية في تحديد سلوك الانتخابي للفرد و إنما للبيئة الاجتماعية والاقتصادية دور كبير في تأثير على السلوك الانتخابي[1].

المبحث الأول: الوعي السياسي

إن السلوك الانتخابي للفرد تؤثر فيه جملة من العوامل السياسية مرتبطة بالوعي السياسي الذي يتجلى في الثقافة السياسية وفهم مغزاها وكذا مناقشة ونقد الأفكار والبرامج السياسية الموجودة في الساحة، عادة ما يكون غياب الوعي مرتبط أساسا بالأمية وهي آفة منتشرة داخل المجتمع المحلي.

لكن لنتساءل قبلا عن مفهوم الوعي السياسي، فما الذي نعنيه بهكذا مفهوم؟ طبعا فتحديد المفاهيم ليس مجرد ترف فكري نرتكن إليه في أول الخطو، بل هو ضرورة معرفية لتحديد ملامح الاشتغال وتبيان البراديغم المعرفي الذي ننتصر إليه.

إن الوعي السياسي وفي ابسط تعريفاته، يحيل على درجة معينة من المعارف والمهارات ذات الصبغة السياسية التي تضمن للفرد نوعا من الأداء المتقدم خلال ممارسته السياسية، انه بذلك يتضمن معلومات وخبرات تجعل حاملها متمكنا من تتبع ومواكبة ما يجري في المشهد السياسي.[2]

إن مؤشرات الوعي السياسي تخضع بالضرورة لخصوصيات المجتمع المحلي، وتتباين من جيل لآخر ومن سجل ثقافي إلى أخر، فإذا كانت في بعض الأنساق مرتبطة باتساع الثقافة السياسية وتوافر المعرفة بالتطورات الدولية والمحلية، فإنها في انساق أخرى لا تتجاوز حدود التعرف إلى الشخصيات السياسية المحلية.

---

[1]– بارة سمير، أنماط السلوك الانتخابي والعوامل المتحكمة فيه،(مذكرة ماجيستر في التنظيم السياسي والإداري، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2007، ص41

[2]– يحي بن يمينة، مرجع سابق، ص.54

تتداخل عوامل متعددة موضوعية وذاتية في التحكم في صياغة الوعي السياسي في ظل المناخ النفسي والسياسي العام الذي يحدد سلوك الناخبين وتوجهات الرأي العام. ويزداد اليوم تعقيدا في ظل مجتمع الإعلام والمعرفة وجبروت الصورة والصوت وتقنيات التواصل الجديدة وهيمنة إستراتيجية التسويق السياسي والإعلامي البالغة الذكاء والتأثير.

إن محددات الوعي السياسي متنوعة، ويسري عليها ما يسري على الأطر المرجعية للتنشئة الاجتماعية، فالوعي السياسي باعتباره اداءا اجتماعيا إنسانيا فهو ناتج عن تفاعل الفرد مع مؤسساته التنشؤية، فالأسرة والمدرسة ووسائل الإعلام والأحزاب والجمعيات المحلية كلها مسؤولة بمقدار ما عن بلورة الوعي السياسي، وإنتاجه وإعادة إنتاجه وفق هذا المستوى أو ذاك[1].

بالرغم من أن مستوى الوعي السياسي لا زال في حاجة إلى تثقيف سياسي، تنشئة سياسية وتزداد أفاق التغيير بربطه بمستوى الحملات الانتخابية التي أصبحت تسخر لها طاقات هائلة من أجل دفع الناخبين إلى المشاركة الانتخابية، إذ أن كل انتخابات تسبقها حملة إعلامية واسعة تتم من خلالها التعريف بها وتوضيح أهميتها. فهذه الإجراءات تعد عوامل تدفع إلى التغير في السلوك الانتخابي، كما يجب الإشارة إلى العودة بالاهتمام بالثقافة السياسية كأحد مداخل التنمية السياسية والاقتصادية، خاصة في ظل تزايد عدد المثقفين وتراجع نسب الأمية، وهو يعتبر عامل أساسي في تغيير السلوك الانتخابي.

وعموما تتحكم في الوعي السياسي باعتباره محددا للسلوك الانتخابي عوامل تضبطه وتدخل في تكوينه، ونظرا لتعدد هذه العوامل وتفرعها فإننا نكتفي بذكر الأهم منها وهي كما يلي:

المطلب الأول: الثقافة السياسية

يعرفها"**عبد الوهاب الكيالي**" الثقافة على أنها الإرث الاجتماعي ومحصلة النشاط المعنوي والمادي للمجتمع" كما يعرفها "**كلايد كلوكهون**" بأنها " أسلوب الحياة العامة للمواطنين والتراث الاجتماعي الذي يستمده الفرد من جماعته، كما أن الثقافة هي ذلك الجزء من البيئة الذي يخلقه الإنسان" ويتفق اغلب علماء الاجتماع على أن الثقافة تؤثر في الفعل الاجتماعي ولكنها لا تقرره كليا فهي متغير واحد من بين متغيرات عديدة مؤثرة في السلوك الإنساني.[2]

إن مفهوم الثقافة السياسية يعد من المفاهيم الحديثة نسبيا في علم السياسة، إذ أن ظهوره يرجع إلى عام 1956 عندما استخدمه الأستاذ الأمريكي"غابريال الموند".

---

[1]– يحي بن يمينة، مرجع سبق ص **57**.

[2]– عبد الهادي الجوهري، أصول علم الاجتماع السياسي، الإسكندرية، المكتبة الجامعية، الازارطة، ط**2**، **2000**، ص**41**.

ويري "موريس دوفرجيه" بان الثقافة السياسية يقصد بها بصورة عامة " الجوانب السياسية للثقافة وليس من الممكن أن نضع لها مؤلفا كاملا أو فرعا متخصصا في علم الاجتماع، لان ذلك سوف يؤدي كثير من الخلط والغموض حول كلمة الثقافة السياسية ومحاولة إطلاق مفهوم الثقافة على مفاهيم أخرى متعددة ولا سيما أن المجتمع يشمل الكثير من الأنماط الثقافية.[1]

كما يقصد بالثقافة السياسية مجموعة من القيم والأفكار والمعتقدات السياسية التي تدخل في تركيبة مجتمع ما، وتميزه عن غيره من المجتمعات، كما يقصد بها كذلك مدى تأثر المواطن بهذه القيم في شكل سلوك سياسي من جانب المواطنين تجاه السلطة السياسية ومن السلطة السياسية تجاه المجتمع ككل.

وترتبط الثقافة السياسية بعملية أوسع نطاقا يطلق عليها التنشئة السياسية التي يقصد بها اكتساب المواطن للاتجاهات والقيم السياسية التي يحملها معه حينما يجند في مختلف الأدوار الاجتماعية، وهكذا تصير الثقافة السياسية عماد الثقافة والسلوك السياسي للمواطن.[2]

فالأفراد الذين لديهم مستوى تعليمي محدود يتشاطرون بشكل خاص في أغلب الأحيان الرأي القائل بأن السياسة تتناول أمورا معقدة جدا على الفهم، وينجم عن ذلك شعور بعدم أهلية المواطنين يثبط من همتهم على المشاركة السياسية النشيطة.

وعليه يمكن القول إن الثقافة السياسية تؤثر من خلال الوعي السياسي في السلوك الانتخابي من خلال:

- جعل الفرد على قدر من الوعي والمعرفة و الادراكات والقناعات السياسية التي تمكن الناخب من الاختيار العقلاني بعيدا عن أي ترغيب أو ترهيب.
- تؤثر الثقافة السياسية على السلوك الانتخابي للفرد من خلال جعله يعمل دائما على الموازنة بين المعايير التي تفرض عليه، وقيمه ومعتقداته.
- تجعل المواطن يتحرر من كافة الضغوط السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى الجهوية (الولاءات القبلية وغيرها) عند الإدلاء بصوته.[3]

لذلك وعلى الرغم من المزايا الناتجة عن المشاركة السياسية إلا أنها في الواقع ، وفي الجزائر تحديدا تعرف أزمة ترتبط بالتخلف السياسي، حيث أن توجه المواطنين نحو ممارسة المشاركة السياسية يعرف نوعا من الاختلال فتكون هذه المشاركة أما مشاركة منعدمة أو شكلية، وذلك راجع إلى مجموعة من الأسباب

---

[1]– عامر مصباح، معجم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، القاهرة، دار الكتاب الحديث، ط1 سنة 2009، ص485.

[2]– معن خليل العمر، التنشئة الاجتماعية، الأردن، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1، سنة 2004، ص217.

[3]- معن خليل العمر، مرجع سبق ذكره، ص217

أهمها ميل القيادات السياسية إلى تركيز السلطة في قبضتها، وإقامة نظم تسلطية وتقييد مشاركة الجماهير في الحياة السياسية واعتبار محاولاتهم لنيل حقوقهم تلك أعمال غير مشروعة.[1]

إن السلطة السياسية التي تتباكى أمام حالات "الخواء السياسي" التي يعيشها الشباب مثلا تعد مسؤولة إلى حد بعيد عن هذا الوضع، فهي مطلوبة في كل حين إلى ممارسة دورها القوي في التنمية السياسية والتوعية الايجابية، والتي لا يجب أن تتخذ طابع الموسمية واللحظات الانتخابية.

وكذلك وسائل الإعلام هي الأخرى تتحمل كامل المسؤولية في إنتاج "جيل بلا توجه" ليس له منهم سوى اللهاث وراء تسريحات الشعر والعطور والموسيقى وفريق كرة القدم فلنطرح السؤال بوضوح تام، عن عدد البرامج السياسية والفكرية والثقافية الرامية إلى بلورة الوعي السياسي لدى الشباب الجزائري مثلا؟ خارج أجندة الانتخابات طبعا؟.[2]

المطلب الثاني : التنشئة السياسية

لقد لقي مفهوم التنشئة السياسية اهتمام الكثير من الباحثين وذلك لارتباطها بالنظام السياسي الذي يحكم المجتمع فبقدر ما تكون عملية التنشئة السياسية للأجيال بقدر ما يكون الوعي السياسي ايجابي والثقة السياسية في الحكومة والنظام والكفاءة السياسية مما يدعم الشعور بالانتماء الوطني.

فيعرفها ريتشارد داوسن " إنها العمليات التي يكتسب الفرد من خلالها توجهاته السياسية الخاصة ومعارفه ومشاعره وتقييماته البيئية ومحيطه السياسي، كما أن التنشئة السياسية تعتبر عملية تطورية يتمكن المواطن أو مواطن المستقبل من خلالها من النضوج سياسيا، وخلال هذه العملية يكتسب الفرد معلومات ومشاعر ومعتقدات متنوعة تساعده على فهم وتقييم الارتباط بالبيئة السياسية المحيطة به، وتعتبر توجهات الفرد السياسية جزءا من توجهاته الاجتماعية العامة، فالمشاعر تجاه الحياة السياسية ترتبط في الغالب بوجهات النظر الاقتصادية والثقافية والدينية.

ويعرفها"هربرت هايمان وهو من الرواد الباحثين في التنشئة السياسية في كتابه المعنون بـ التنشئة السياسية"مجموعة الأنماط الاجتماعية التي يتعلمها الفرد من مؤسسات المجتمع وتساعد على التعايش مع المجتمع" .[3]

---

[1]– نفس المرجع السابق ، ص**225**.

[2]– ميلود زايد الطيب، التنشئة السياسية ودورها في تنمية المجتمع، عمان، المؤسسة العربية الدولية للتوزيع، سنة **2001**، ص**12**.

[3]– ميلود زايد الطيب، نفس المرجع السابق، ص**15**.

وبالنسبة للمنظور الخاص بالجماعة تعرف التنشئة السياسية بأنها: "العملية التي من خلالها يكتسب المواطنون آراءهم والتي تتراكم وتعمل بطرق وأساليب يكون لها نتائجها على الحياة السياسية للمواطن". وهناك مجموعة من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية التي تتولي مهمة التنشئة السياسية نذكر منها: الأسرة، المدرسة، وسائل الإعلام، الأحزاب السياسية، منظمات المجتمع المدني، المسجد، الجيش....وغيره من المؤسسات.[1]

وعليه فان أهم أهداف التنشئة السياسية هو غرس الوعي السياسي والذي قد يترجم في صورة سلوك سياسي ما مثل السلوك الانتخابي ويتضح جوهرها جليا فيما تقدمه من دور في تشكيل السلوك السياسي للفرد والتأثير عليه من خلال تدخلها في تكوين الآراء والقيم والاتجاهات لديه .

وبهذا يتضح أن التنشئة السياسية هي محدد أساسي للوعي السياسي.

إن الوعي السياسي يعكس أهمية الدور الذي تلعبه التنشئة السياسية بكل المصادر المشاركة في هذه العملية من تعليم، إعلام، نظام سياسي، اجتماعي.....الخ

فبقدر ما تكون عملية التنشئة السياسية للأجيال بقدر ما تكون المشاركة ايجابية والثقة السياسية في الحكومة والنظام والكفاءة السياسية مما يدعم الشعور الوطني ويزيد الولاء الوطني ويعمق الإحساس بالمسؤولية نحو المجتمع.

إن مجتمع المعرفة رفع من درجة تأثير وسائل الاتصال الحديثة(إذاعة، تلفزيون، انترنت، ....الخ) في بلورة الوعي السياسي وبناء مسارات الديمقراطية وهذا ما أدى على تقليص دور ومكانة المؤسسات السياسية التقليدية(الأحزاب تحديدا) وبدا الحديث في ظل هذه التطورات عن رؤى جديدة دفعت بالجيل الجديد من المفكرين إلى القول أن وسائل الإعلام الجديدة عوضت أساليب العمل السياسي والحزبي التقليدي ومكنت هذه الوسائل خلق رأي عام مؤثر ومباشر وأكثر تفاعلا مع المواطن المستهلك.

إن الوعي السياسي المتقد والبناء هو المدخل الرئيس لتحقيق الانتقال الديمقراطي الذي نحلم به، لكن بلوغ هذا الوعي يستلزم مزيدا من القطيعة، ويستلزم تضحيات وانتماءات مستمرة، من غير مفاوضة أو مساومة إلى سجل الديمقراطية وحقوق الإنسان.

[1]– المرجع نفسه، ص17.

الوعي السياسي نتاج خالص لمشروع مجتمعي تغييري يمتد طويلا في الزمن، انه نتاج **لتربية وتنمية سياسية** لا تتوقف في اشتغالها عند لعبة الانتخابات، **وممارسة ديمقراطية حقيقية** تشكل مناعة ضد الهشاشة والقحط السياسي، هذه الديمقراطية في حاجة إلى مواطنين واعيين سياسيا لمواجهة تحديات مختلفة.[1]

فالمواطنة المستقلة عن تأثيرات العصبية القبلية والمذهبية وإغراءات المال والوجاهة الاجتماعية هي نتاج هذا الوعي السياسي الذي نحلم به، وهي مسؤولية النخب والمجتمع المدني.

الأمر أشبه ما يكون بدخول في لعبة مرايا مكسرة فالوعي السياسي ينتج سلوكا انتخابيا نزيها لكن ميلاد نفس الوعي المفضي إلى نفس السلوك يستوجب قبلا لعبة سياسية نظيفة.

[1]– رضا محمد هلال، التعليم والتنشئة السياسية في العالم العربي،(البحرين: معاهد البحرين للتنمية السياسية،**2015**) ص**14**.

المبحث الثاني: الحملة الانتخابية

إن الحملة الانتخابية تلعب دورا هاما في توجيه وتحديد سلوكيات الأفراد، نظرا لما تقدمه من معلومات للناخبين حول المترشح أو الحزب وبرنامجه وغيرها من التفاصيل التي كانوا يجهلونها، ومن ثم تظهر أهمية العامل المعرفي باعتبارها من محددات هذا السلوك الانتخابي.[1] فالهدف من الحملة الانتخابية هو التأثير على الرأي العام وتوجيهه نحو الهدف الذي يخدم مصالحهم، كما تعتبر الحملة الانتخابية من المراحل الهامة للعملية الانتخابية عن طريقها يتمكن المترشحون من تعريف المواطنين بأنفسهم وما يحملونه من قدرات، مؤهلات وبرنامج سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي لتحقيق المتطلبات المحلية.

تعد الحملة الانتخابية والتسويق السياسي من الأدوات الاتصالية والتي من خلالها يقوم الحزب السياسي أو المرشح بعرض سلعته السياسية ممثلة في الأفكار والبرامج في سبيل إقناع الناخب وإحداث التأثير في سلوكه الانتخابي لتشجيعه على اقتناء هذا المنتوج أو ذاك تبعا لقدرة الإقناع الذي تتولاه إدارات التسويق السياسي وفي محطة الانتخابات عبر إدارة الحملات الانتخابية والتي يمكنها أن تعزز مشاركة الناخب وتذلل هواجس العزوف لغاية هي توسع مشاركة للناخبين[2].

المطلب الأول: مفهوم الحملة الانتخابية

يقصد بالحملة الانتخابية هي الأنشطة السياسية التي يقوم بها المترشح بما فيها اللقاءات والتجمعات والخطابات والمواكب وكذلك استخدام وسائل الإعلام لاطلاع الناخبين على أساسيات وبرامج مرشح أو حزب سياسي معين بهدف الحصول على أصوات.[3]

يعرفها **دنيس ماكويل :**بأنها جهود اتصالية تمتد إلى مدة زمنية تستند إلى سلوك مؤسسي أو جمعي يكون متوافقا مع المعايير والقيم السائدة بهدف توجيه وتدعيم وتحفيز اتجاهات الجمهور نحو أهداف مقبولة اجتماعيا .

في حين يعرفها **بيسلي:** بأنها نشاطات مقصودة للتأثير في معتقدات واتجاهات وسلوك الآخرين عن طريق استخدام أساليب استمالة إعلامية تؤثر في الجمهور وان مفهوم إعادة التشكيل يعد من أهم

---

[1]– منصور محمد محمد الواسعي، حق الانتخاب والترشح وضماناته– دراسة مقارنة– بدون بلد نشر، مكتب الجامعي الحديث، **2009–2010**، ص**73**.

[2]– اندرو رينولدز ، أشكال النظم الانتخابية وعلاقتها بالأنظمة الحزبية، دفاتر السياسة والقانون، عدد خاص، افريل **2011**، جامعة ورقلة، ص**463**.

[3]– زكرياء بن صغير، الحملات الانتخابية، مفهومها وسائلها وأساليبها الجزائر، دار الخلدونية للنشر والتوزيع،**2004**، ص **12**.

السمات التي نميزها بوصفها نشاط اتصاليا سواء كان ذلك على مستوى البناء الاجتماعي أو على مستوى الحياة الفردية.

فالحملة الانتخابية هي العملية الدعائية المنظمة والمستمرة والمخططة بعناية فائقة من المرشح نفسه أو الحزب أو الكيان السياسي لاستخدام كافة إمكانيات وسائل الإعلام المتاحة والأساليب الإقناعية المختلفة لإيصال رسالة معينة إلى الجمهور المستهدف والتأثير على عملية التصويت لصالح المرشح أو اللائحة التي يمثلها .[1]

وتعرفها **سامية محمد جابر:** "هي التي تشتمل على مجموعة تدابير واستعدادات مثل الحملات السياسية والانتخابية والمعلومات العامة الإعلان وبعض أشكال التعليم واستخدام وسائل الاتصال الجماهيري في البلدان النامية، أو في مجال نشر التحديات ويكون لها أهداف محددة غالبا ما تكون وجيزة ومكثفة وتستهدف جمهور كبير نسبيا وغالبا ما تعتمد على إطار عام من القيم المشتركة"[2].

وتعرف كذلك بأنها" الأنسقة الاتصالية السياسية المخططة والمنظمة الخاضعة للمتابعة والتقويم يمارسه مرشح أو حزب بصدد حالة انتخابية معينة وتمتد مدة زمنية معينة ومحددة تسبق موعد الانتخابات المحدد رسميا(قصير المدى)بهدف تحقيق الفوز بالانتخابات عن طريق الحصول على أكبر عدد من الأصوات باستخدام وسائل الاتصال وأساليب إستمالة مؤثرة تستهدف جمهور الناخبين".[3]

كما يمكن تعريفها "أنها أداة فعالة لمعرفة شخصية مترشح ومعرفة برنامجه الذي يقترحه مباشرة أمام الشعب عن طريق حملة انتخابية التي تكون مفتوحة ولقد تكفل قانون الانتخابات بالجانب الإجرائي باستعمال وسائل إعلام عمومية وأحال إلى تنظيم كيفية الإشهار وكيفية التجمعات والمهرجانات الانتخابية وخصص أماكن عمومية داخل دوائر انتخابية لنشر القوائم وتوزيعها على ساحات متساوية".

فالحملة الانتخابية هي العملية التي يطرح فيها المترشحين التعريف بأنفسهم واستعراض أفكارهم وبرامجهم في اطر يحددها القانون والتنظيم.

---

[1]– محمد منير حجاب، إدارة الحملات الانتخابية طريقك للفوز في الانتخابات، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1، 2007، ص16.

[2]– زكرياء بن صغير، مرجع سبق ذكره،ص12.

[3]– نفس المرجع السابق، ص15.

المطلب الثاني : خصائص الحملة الانتخابية

للحملة الانتخابية مجموعة من الخصائص تميزها عن غيرها من وسائل الترويج السياسي وأهم خصائصها :

- **ذات أهداف سياسية :** ينصب جهد الاتصال السياسي على إحداث التأثير وتغيير القناعات لدى الجمهور المستقبل باتجاه محدد وهو ما يريده القائم بالعملية الاتصالية.
- **استخدام كافة وسائل الاتصال :** إن الإستراتجية السياسية الواقعية الواعية، لابد أن تعتمد على وسائل الاتصال الجماهيري، والاتصال الشخصي معا فكلاهما يدعم الآخر ويسانده.
- **كثافة التغطية :** وهي عبارة عن الجهود المكثفة والمستمرة في عملية الدعاية لمدة زمنية محددة مع استخدام كافة الأساليب والوسائل للوصول إلى الهدف.
- **ذات إدارة منظمة:** ويعني حضور التخطيط في العمل الدعائي كي يرسم طرق العمل المؤدي إلى الهدف ويلزم التخطيط جمع المعلومات والبيانات لمضمون النشاط الدعائي لكل فئة اجتماعية الخاصة في تفهم القضايا العامة لهذا نجد أن الحملة الانتخابية ذات إدارة محكمة وجهود منظمة يسلك فيها القائم بالحملة

الانتخابية أقرب الطرق ويختصر فيها الزمن للوصول إلى الهدف(فوز المرشح).

- **ذات مدة زمنية محددة :** تتضمن الحملة الانتخابية مدتين :**الأولى المدة الفعلية :** وهي تبدأ من تاريخ دعوة الناخبين للاقتراع حتى يوم إجراء الانتخاب في الجزائر تبدأ بـ **3أشهر** قبل الاقتراع وتلك المدة يجب أن تكون كافية لكل من الناخب والمرشح ، ففيما يخص الناخب حتى يتمكن من التفكير والروية في إعطاء صوته الانتخابي للمرشح الذي يستحقه. وفيما يخص المرشح يجب أن يستوعب مراحل تنفيذ حملته الانتخابية ومدة قانونية وهي الفترة القانونية للحملة. كما يحددها القانون الانتخابي على سبيل المثال في الجزائر بـ 25 **يوما** قبل يوم الاقتراع وتنتهي يومين قبل الاقتراع.[1]

المطلب الثالث : أنواع الحملات الانتخابية

تنقسم الحملات الانتخابية في الانتخابات إلى : **حملات مفتوحة** لعموم المواطنين المستوفون للشروط التي تحددها القوانين الانتخابية و**حملات** انتخابية في نطاق **التنظيمات المهنية والاجتماعية.**

[1]– زكرياء بن صغير مرجع سبق ذكره، ص**22**.

1- النموذج الدستوري : وهي نموذج الحملات الانتخابية المرتبطة أساسا بالانتخابات الرئاسية والتشريعية والبلدية ويسمى بالنموذج الدستوري لأن المشروع يحدده فيكون خاضعا للقوانين والنظم.

إذ نجد أن المشروع الجزائري حددها **21 يوما** وتنتهي يومين قبل تاريخ الاقتراع ، لهذا نجد أنه في الدساتير والقوانين المختلفة تحدد الحملة الانتخابية بمدة زمنية من أجل تنظيم العمل الدعائي إذ لا يمكن لأحد أيا كان أو تحت أي شكل من الأشكال أن يقوم بالحملة الانتخابية خارج الفترة التي تنص عليها القوانين والتنظيمات.

2- النموذج المغلق : هو ما يتعلق بالحملات الانتخابية الأفقية مثل **:الحملات المهنية** و**الحملات النقابية** ويعد هذا النموذج خاص بالحملات التي ليس لها علاقة بالجمهور الواسع لذلك يطلق عليها النموذج المغلق، فالحملات الانتخابية التي يقوم بها القادة الحزبيين لتولي قيادة الأحزاب يغلب عليها الاتصال الشخصي من دون استخدامها الاتصال الجماهيري[1].

المطلب الرابع : مرحلة إعداد الحملة الانتخابية لاستهداف فئات المجتمع

تعد الحملة الانتخابية أحد آليات التسويق السياسي للمرشح أو الحزب لاسيما في الانتخابات التنافسية من أجل تقديم منتوج سياسي يحظى بقناعة الناخب للحصول على صوته وفي ظل منافسة شديدة في سوق سياسي تتعدد فيه البرامج والوعود الانتخابية وفي سبيل جلب واستمالة اهتمام الناخب.

ولتوضيح مصالح الناخبين يصبح لزاما على إدارة الحملة الانتخابية ابتكار أساليب وأساليب اتصالية يستهدف فيها الفئات الانتخابية بمختلف توجهاتها وخصوصها أولائك الذين لا يكترثون بالعملية الانتخابية و هم الفئة الصامتة باقتناعهم أنهم في صلب اهتمام البرنامج الانتخابي[2].

المطلب الخامس : فاعلية إدارة الحملة الانتخابية في تغيير سلوك الناخبين

الحملات الانتخابية ليست عملا فرديا أو عملا عشوائيا بل هو عمل فريق محترف بإشراف **مستشار** وبإدارة **مدير الحملة الانتخابية،** و يضم **خبراء** في مجالات البحوث والرأي العام و التسويق و التخطيط و العلاقات العامة، **وخبير وسائل اتصال** لاختيار الوسيلة المناسبة للجمهور المناسب **وفريق إنتاج إعلامي** لمختلف المنتجات الإعلامية، وللتنسيق بين فريق العمل ينبغي تشكيل غرفة عمليات والتي يتولى إدارتها مدير الحملة.

ومن أجل **فاعلية** إدارة الحملة لتحقيق الأهداف الانتخابية، ينبغي تنظيمها بالشكل التالي[1] :

---

[1]- محمد سعد أبو عمود، التسويق السياسي وإدارة الحملات الإنتخابية ، الإسكندرية : منشأة المعارف، **2004** ،ص**11**.

[2]- محمد منير حجاب، مرجع سبق ذكره، ص**32**.

- ✓ تنظيم دقيق لفريق العمل بالحملة و المساعدين.
- ✓ تنظيم الوقت للمرشح و فريق العمل و تحديد اللقاءات الخاصة به.
- ✓ تحديد الكتلة التصويتية وفهم توجهاتها الانتخابية .
- ✓ رصد المشاكل الداخلية والخارجية المتعلقة بالحملة الانتخابية.
- ✓ الاعتناء بالتفاصيل الإدارية.
- ✓ تحديد أدوار ومهام كل عضو في الحملة.
- ✓ الموافقة على أسماء المسؤولين عن المربعات الانتخابية.
- ✓ تحديد أوجه الاستفادة من الشخصيات القيادية داخل كل مربع انتخابي.
- ✓ تشكيل اللجان على مستوى الدائرة الانتخابية.
- ✓ إعداد خطة تحرك المرشح اليومية.
- ✓ تنظيم العمل في المناطق التي يتمتع فيها الخصوم بمميزات نسبية، يقوم الهيكل التنظيمي بتجميع الأشخاص أصحاب المؤهلات المتشابهة في أقسام معينة ، ثم تجميع هذه الأقسام في إدارات رئيسية. يحتوي البناء التنظيمي على تصميم **نظم** تحقق اتصالات فعالة وتنسيقا وتكاملا للجهود بين الإدارات و الأقسام.

إن الأسلوب المتبع لتوضيح أي تنظيم إنما يكون بالخريطة التنظيمية بإيجاز يتمثل في تنظيم العلاقات الرسمية بين الرؤساء و المرؤوسين ، والإلمام بالتغييرات الحاصلة ضمن البيئة الانتخابية بفضل التغذية المرتدة المتأتية من هذه البيئة، من أجل تحسين فاعلية الحملة تحسينا جذريا بتخفيض حالات سوء الفهم. وكذلك لإعادة تشكيل الرسالة الإعلامية بتعديل المكونات التي سوف تحسن الإدراك لدى المتلقين، تستند هذه التعديلات بصورة هامة على المؤشرات التي جاءت بها التغذية الراجعة.[2]

---

[1]– نفس المرجع السابق، ص35.

[2]– محمد منير حجاب، مرجع سبق ذكره، ص39.

المبحث الثاني: العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية

المطلب الأول : أثر الأمية في تحديد السلوك الانتخابي

وتتجلى مظاهرها المستفحلة في صفوف فئات عريضة من المواطنين حيث تصل نسبة الأمية حسب الأرقام الرسمية في الجزائر إلى 9.44% حسب الإحصاء الديوان الوطني لمحو الأمية، لذلك فدراسة السلوك الانتخابي للكتلة الناخبة لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يستبعد هذا المحدد الذي يؤثر على أكثر من مستوى، وفي مقدمته أن معيار الاختيار لا يكون على أساس البرنامج الذي يتقدم به الحزب ولكن على أساس الشخص الذي تربطه بالناخب صلة ما.

ففي أوساط الأميين تجد اللامبالاة السياسية أرضا خصبة لكي تنمو وتثمر ثمارها، حيث تسود بين الأميين ظاهرة الامتثال التام للسلطة القائمة والانصياع الكامل لأوامرها مهما كانت وعدم الاكتراث بالنشاط السياسي وقضايا السياسة ككل.[1]

ومن هنا كانت للامية مساهمة كبيرة في تثبيت تحديد سلوك انتخابي للمواطن البسيط غير المتعلم لا يملك القدرة على التمييز بين الأحزاب وفهم خطاباتها وبرامجها وغير ذلك.

المطلب الثاني : أثر عاملي الفقر والبطالة في تحديد السلوك الانتخابي

إن شيوع الفاقة داخل قطاعات واسعة من المواطنين، وضعف الدخل القومي الخام، فهناك 20% من سكان الجزائر يعيشون تحت خط الفقر في الوقت الذي تتزايد فيه نسبة الفقر في المدن، ويمكن اعتبار5.5 % معدل الفقر الوطني سنة 2011 بالجزائر والنسبة في تزايد مستمر.

والحاصل أنه يمكن إجمال مظاهر إبداء السلوك تجاه الانتخابات ودلالاته في تدني المكانة السياسية والاجتماعية للأحزاب السياسية حيث وصلت إلى درجة لم تعد قادرة على إقناع المواطنين وتأطيرهم، وعدم تأسيس مجتمع مدني فاعل وفعال في الحقل السياسي، رغم انه بدأ يأخذ موقعه بين مكونات المجتمع، كل ذلك وغيره من العوامل التي تساهم في إضعاف الوعي السياسي لدى المواطن وتكريس الهشاشة السياسية لديه ولعل ذلك راجع بالأساس إلى هشاشة الحالة الاجتماعية للمواطن بالدرجة الأولى.

بالعودة إلى الانتخابات التشريعية 2017 فإنها عرفت عزوفا انتخابيا كبيرا، بالرغم من أنها جاءت في سياق تميز بانتظامية المسلسل الانتخابي وباتساع هامش الحرية الانتخابية، واتسمت بانفتاح إعلامي لم يسبق له مثيل في ظل التجارب الانتخابية الفارطة.[1]

---

[1]– بارة سمير مرجع سبق ذكره، **147**.

عرفت – الانتخابات الأخيرة- هزالا في عملية التصويت، أكدتها النتائج المدلى بها عند انتهاء الاقتراع، وزكتها المواقف السياسية للفاعلين السياسيين حيث سارعت مختلف الفعاليات إلى التنبيه بمدى خطورة الظاهرة، والدعوة إلى العمل الجاد لتفادي تكرارها.

وتشير الدراسات إلى وجود علاقة طردية بين الثروة والتضييع والمشاركة السياسية حيث تؤكد دراسة "**ليست**" ارتفاع مستوى التضييع في المجتمعات الديمقراطية عكس المجتمعات الديكتاتورية وبالتالي يترتب عليها ارتفاع مستوى الدخل ارتفاع مستوى المشاركة السياسية.[2]

يمكن أن يفسر ذلك بأن ارتفاع الدخل يساعد الفرد من التطلع على المعلومات وتوسيع خبراته في المجال السياسي.

وبالتالي فالأفراد الفقراء لا يكترثون لمجريات الحقل السياسي عامة والحقل الانتخابي خاصة لان اهتمامهم منصب حول كسب قوت يومهم، فيكون سلوك الأفراد الفقراء هو الامتناع عن التصويت، وفي هذه الحالة يكون التصويت غير عقلاني، بينما يكون هناك أفراد فقراء يميلون للعمليات الانتخابية من اجل الوصول الى حل الأزمة التي يعانون منها.

تعد البطالة من اكبر المشاكل التي يعاني منها جل أفراد المجتمع مما يولد لهؤلاء الأفراد الشعور بالرفض والعداء اتجاه المجتمع وعدم الإيمان بشرعية الأنظمة السياسية والامتثال لها.[3]

فالفئة العاطلة عن العمل تقوم بالتمرد والانتقام ضد الحكام وأصحاب رؤوس الأموال لأنها لم تعد تؤمن بالوعود والآمال المعطاة لها، فهم يرونهم هم السبب في مشكلتهم، لذا نجد البطالين لا يشاركون في العملية الانتخابية وان وجودوا فبنسب اقل.

المطلب الثالث :أثر البنية القبلية والطائفية وخصوصية المنطقة

يعد مفهوم الطائفة من أكثر المفاهيم حضورا وانتشارا في البلدان العربية، كما يعد من أكثرها خطورة ومرارة وتهديدا للهوية. وتتمثل الهوية الطائفية في انبعاث اتجاهات فكرية إيديولوجية تدعو إلى تعزيز مقومات الوجود الطائفي وبلورة مجموعة من المفاهيم والتصورات الإيديولوجية التي تنشد المصالح الطائفية وتعزها في مواجهة الآخر أو طوائف أخرى.[4]

---

[1]– المرجع السابق، ص **147**.

[2]– نفس المرجع السابق، ص **148–149**.

[3]– يحي بن يمينة، مرجع سبق ذكره، ص**929 .**

[4]–علي اسعد وطفة،مرجع سبق ذكره، ص**19**.

ويمكن **تعريف الطائفة** أنها تكوين اجتماعي ديني مذهبي يقوم على نمط محدد الممارسة الدينية، ويرتكز إلى ثقافة ذات طابع إيديولوجي ساسه الانتماء لمذهب أو ملة مذهبية وبعبارة أخرى الطائفة جماعة من الناس تمارس معتقدا دينيا أو مذهبا أو إيديولوجية تكتسب مع الزمن طابعا اجتماعيا سياسيا.فالطائفة اليوم تأخذ صورة وحدات سياسية اجتماعية وثقافية ضاربة الجذور في الحياة السياسية والاجتماعية في مجتمعاتنا العربية، وفي هذا السياق يمكن القول إن **الطائفية قد تحولت إلى إيديولوجية صماء عمياء إذ خرجت من مسارها الديني للتحول إلى أداة كسب وتكسب واكتساب لمصالح سياسية**[1] .

تعد الأسرة الكيان الأول في القبيلة، وهي غالبا ما تكون أسرة ممتدة تتكون من الأب وزوجته وأولاد يطيعون والدهم طاعة تامة ويؤولون جميع تصرفاته تأويلا حسنا وينظرون إليه بعين الإجلال والاحترام هذا من جهة

من جهة أخرى يأتي التفريع الثاني في القبيلة وهي العشيرة التي تشمل عددا كبيرا من الأسر التي تنتمي إلى جد واحد ينتمي بدوره إلى جد القبيلة، والى جانب ذلك يكون لكل قبيلة بطن أو بطون وأفخاذ وهي تشكيلات اجتماعية قبلية صغرى متفرعة عن القبيلة.وهي تدل على نوع من الولاء المطلق لروح القبيلة ومصالحها وتقديم مصلحة القبيلة على مصلحة الفرد، فالفرد في القبيلة آو العشيرة يملك كل الاستعدادات الضرورية للتضحية في سبيل القبيلة دون أن يسال آو يتردد وهذا ما يطلق عليه الباحثون **العصبية القبيلة حيث ينتصر أبناء القبيلة لقبيلتهم مهما يكن الأمر حتى وان كانت على باطل.**

إن مفهوم القبيلة والعشيرة يرمزان إلى تكوينين اجتماعيين حيويين وأساسيين في حياة المجتمعات التقليدية، وقد أدت القبيلة دورها التاريخي والتنظيمي والسياسي والاجتماعي في حياة الشعوب.[2]

إن النظام القيمي للتكوينات الاجتماعية يقوم على مبدأ الطاعة العمياء والخضوع المطلق لرأس القبيلة او العشيرة والتسليم لأولياء الأمور، ويتبع ذلك التمييز والتعصب الجاهلي وضيق الأفق، حيث تتحول القبيلة الى قبلية والطائفة الى طائفية والمنطقة إلى مناطقية تحكمها إيديولوجيات صماء عمياء، ففي هذه الأنساق الثقافية والاجتماعية لهذه التكوينات الاجتماعية نجد مفهوم الواجب بدلا من مفهوم الحقوق ومفهوم الرعية بدلا من مفهوم المواطن ومفاهيم الفزعة والتضامن الاجتماعي بدلا من مفاهيم الوطن والمواطنة.مما يبين ان هذه الثقافة بحاجة إلى وعي نوعي يتجاوز العصبيات والولاءات القبلية والمناطقية.[3]

---

[2]– نفس المرجع السابق، ص13

[2]– نفس المرجع السابق، ص20

[3]– المرجع نفسه ، ص20

لقد أكدت معظم الدراسات السابقة على أهمية العوامل الاجتماعية والثقافية في تحديد مسار واتجاهات العملية الانتخابية، وتتقاطع نتائج هذه الدراسات في تأكيد أهمية الجوانب التالية:

- أوضحت التأثير الكبير للعامل الطائفي والعشائري والمناطقي في السلوك الانتخابي للناخبين.
- لا تتأثر الانتخابات بالعامل القبلي أو الطائفي فقط، بل تشكل بذاتها مناخا موسميا لإحياء النزعات القبلية والعشائرية والطائفية وتغذيتها.
- بينت ضعف تأثير الأحزاب السياسية في العمليات الانتخابية بالمقارنة مع العشيرة والقبيلة.
- أكدت في أغلبها ضعف البرامج الانتخابية أو غيابها في أسوأ الأحوال.
- بينت التأثير الكبير للعامل المنطقة بمضامينه الإقليمية في سلوك الناخبين.
- أوضحت ضعف الثقافة الانتخابية لدى الناخبين، وتراجع الثقافة الديمقراطية وقيم المواطنة.[1]

إذن فالسلوك الانتخابي في البلدان العربية نادرا ما يقوم على معطيات سياسية تتعلق بالبرامج الانتخابية والأيديولوجيات السياسية ومعطيات الواقع، بل غالبا ما يتحدد وفقا للانتماءات الاجتماعية التقليدية كالانتماء إلى العائلة والطائفة والعشيرة والقبيلة والدين. فالتصويت لا ينطلق على أساس الانتماء السياسي ولا يستند إلى المؤسسة الحزبية أو إلى برامج انتخابية واضحة المعالم والاتجاهات.[2]

فالناخب غالبا ما يستند في خياراته الانتخابية على هوية الأشخاص وعلى الانتماءات التقليدية ذات الدلالة القبلية والعرقية والدينية والطائفية. فالثقافة السياسية الانتخابية مازالت غائبة في الوعي، وفي الممارسة الانتخابية بصورة عامة، وفي المجتمع المحلي بصورة خاصة.[3]

---

[1]– خداوي محمد، القبلية، الأحزاب والانتخابات في ظل التعددية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص انثروبولوجيا، جامعة تلمسان، 2013/2014، ص286.

[2]– نفس المرجع السابق ، ص296

[3]– نفس المرجع السابق، ص22

المطلب الرابع:أثر العوامل الاقتصادية على السلوك الانتخابي

تجدر الإشارة في البداية إلى أهمية علم الاقتصاد في تحليل الظاهرة السياسية، نظرا للتداخل بين المجالين، ويتضح ذلك من خلال علم الاقتصاد السياسي الذي يدرس السياسة الاقتصادية والصلة بين العوامل السياسية والاقتصادية، ومن بين الأمور السياسية العملية الانتخابية التي يتدخل الاقتصاد بقوة في تأثير فيها، فهي تحتاج إلى غلاف مالي (ميزانية) لإجرائها من جهة وللقيام بالحملات الانتخابية، ناهيك عن أهم مسألة في الموضوع، والتي تتعلق بتأثير العامل الاقتصادي في الناخب، ودفعه إلى الانتخاب أو العكس، هنا نتساءل: كيف يؤثر العامل الاقتصادي على شخصية الناخب ودفعه إلى المشاركة في الانتخابات أو العزوف عنها في الجزائر؟[1] .

إن الحديث عن المتغير الاقتصادي في الجزائر، يعود بنا إلى عهد الاستقلال، إذ عرف عدة تطورات وتغيرات هيكلية مست تركيبته الأساسية، وإن كانت تحمل إيجابيات، فقد عرفت أيضا اختلالات بنيوية أثرت سلبا في المحصلة النهائية للتنمية، ولعل من بين أهم العوامل التي ساهمت بمستويات متفاوتة في إضعاف الإقتصاد الجزائري نذكر منها: التبعية، النمو الديمغرافي، والاعتماد الكلي على منتوج المحروقات، حيث ساهم هذا الوضع في هشاشة الاقتصاد الجزائري وتأثره المباشر بالصدمات الخارجية، التي كان لها دور رئيسي في حدوث مجموعة من الاختلالات ونظرا لهذه الظروف الاقتصادية المزرية، فإن المتتبع للعمليات الانتخابية خلال التسعينات، فإنه يلحظ تناقص وضعف المشاركة الانتخابية، لأن هذه الظروف أوجدت حالة من اللاستقرار للمواطن الجزائري في ظل اللاأمن الذي كان سائدا آنذاك، كما أن فئة كبيرة من المواطنين آمنت بأن الحل لن يأتي عن طريق الانتخاب، وفقدت العملية الانتخابية مصداقيتها لعدم قدرة الهيئات المنتخبة حل هذه المشاكل الاقتصادية، بل زادت تأزما مع مرور الوقت.أما عن الفئة التي توجهت إلى صناديق الاقتراع، فيمكن أن نلاحظ تشتت أصواتها وتوجهاتها خاصة في هذه الفترة التي تعتبر أولى فترات التعددية السياسية في الجزائر، إن هذا التشتت كان أساسه البحث عن أحسن بديل يحقق التنمية، وينمي الاقتصاد ويحفظ الأمن[2].

وإزاء هذا الوضع الاقتصادي المتردي لم تجد السلطات الجزائرية خيار أمام تحرير الاقتصاد الوطني وإتباع اقتصاد السوق الحر كنظام اقتصادي، والذي يفترض في الواقع زيادة أوضاع الحرية الاقتصادية، وحرية الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، وحرية المنتج في توجيه رأسماله، بهدف تعظيم وزيادة الربح وحرية

---

[1]– بوحنية قوى والآخرون، مرجع سبق ذكره، ص **89**.

[2]– يحي بن يمينة، مرجع سبق ذكره، ص**92** .

المستهلك في استخدام دخله، على أن يتولى جهاز الأسعار عن طريق المنافسة الحرة الكاملة بتحقيق اللقاء بين المنتج والمستهلك بغية التوفيق بين العرض والطلب، من خلال تغيرات الأسعار، وعندئذ نظام السوق هو الذي يتكفل على مستوى الاقتصاد القومي بتوزيعها توزيعا أمثلا واستخدامها استخداما كاملا.

إن المرور من الاقتصاد المخطط (الاشتراكي) إلى الاقتصاد الحر يستلزم بالضرورة مرحلة انتقال، وهي في الواقع تلك العملية الاقتصادية الاجتماعية (Socio-économique) التي من خلالها تتعهد الدولة التي كانت إشتراكية سابقا – والتي أنشأت حكومة ديمقراطية عن طريق انتخابات حرة ونزيهة وديمقراطية – بانتهاج نظام إقتصاد السوق الحر .[1]

وخلال هذه المرحلة عرف الاقتصاد الجزائري نقلة نوعية، إذ تراجعت نسبة القطاع العام، وزاد معدل نمو القطاع الخاص، فقد مست عملية الخوصصة أغلب المؤسسات العمومية، وانتعش الاقتصاد خاصة مع سياسة الانفتاح الداخلي والخارجي، وسياسة الانتعاش الاقتصادي، ورغم أنها لم تحقق الأهداف المرجوة، إلا أنها حققت دفعة ولو بسيطة في المجال الاقتصادي، واستطاع القطاع الخاص أن يمتص اليد العاملة، ويقلل بذلك من نسبة البطالة. كما استطاعت الدولة تغطية ديونها الخارجية، وقد ارتفع احتياط الصرف في الخزينة العامة ورغم أن الاعتماد على قطاع المحروقات بشكل كبير لا يزال قائما وأغلب النتائج المحققة في الفترة الأخيرة ترجع بالدرجة الأولى إلى العائدات التي حققها هذا القطاع، بسبب ارتفاع أسعاره في السوق الدولية، واعتماد الميزانية العمومية على سعر مرجعي للبرميل أقل من سعر البيع، مما ينتج عائدا مضاعفا، إلا أنه هناك توجه ملحوظ نحو القطاعات الاقتصادية الأخرى.ولا يزال الناخب الجزائري يبحث عن أحسن البدائل التي تحقق له تنمية أكبر، وتعزز طموحاته الاقتصادية، إذ مع الانفتاح الاقتصادي استرجعت العملية الانتخابية حيويتها وشيئا من المصداقية، وارتفعت نسب المشاركة في العملية الانتخابية نوعا ما[2].

في الأخير نؤكد على مدى الارتباط بين الظاهرة السياسية والاقتصادية، إذ لا يمكن تحليل الحدث السياسي من دون الرجوع إلى الظروف الاقتصادية التي كانت سائدة آنذاك، ولذلك حاولنا استعراض بشكل سريع أهم المراحل التي مر بها اقتصاد الجزائر، وكيف أثرت هذه الأخيرة في نسب المشاركة في العملية الانتخابية، وفي توجهات الناخبين، نظرا لأهمية العامل الاقتصادي في تحليل العملية الانتخابية.

[1]- ناجي عبد النور ، النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية (الجزائر : جامعة قالمة مديرية النشر،2006 ، ص12.

[2]- نفس المرجع السابق، ص13.

خلاصــة الفصل الثاني:

عند الولوج إلى المجال الانتخابي والتمعن في ما سبق ذكره نلاحظ أن الطرح الاجتماعي لما هو سياسي يفرض نفسه بقوة، باعتبار أن العملية الانتخابية تأخذ من المجتمع حيزا لها، فكلما كانت المشاركة المجتمعية اكبر زادت شرعيتها. ومنذ بداية الحملة الانتخابية يظهر العامل الاجتماعي كأحد الأسس الفاعلة التي ينبغي أن تنطلق منها الحملة الانتخابية، ومن منطلق آخر نجد أن نظرة المواطنين للانتخابات من حيث (الممارسة ،الطموح ،الاهتمام) تختلف من واحد لآخر و هذا تبعا للظروف الاجتماعية التي يتميز بها كل موطن. كما يتجسد البعد الاجتماعي في فشل المؤسسات الاجتماعية، وعجزها عن أداء دورها بفعالية بما في ذلك الأسرة والمدرسة، ومنظومة التكوين والتعليم، وكذلك الجمعيات المهنية والتضامنية التي عرفت اضطراب واختلال في التوازن، نظرا لعمق التحولات التي يعرفها المجتمع وتسارعها، ضف إلى ذلك ظاهرة اتساع فجوة التفاوت بين الفئات الاجتماعية المختلفة، وخاصة أن هذا التفاوت يفتقد إلى أسس مشروعة تبرره في ظل غياب نسق قيمي يحظى باتفاق نسبي بين القوى الاجتماعية.

إن هذه الخصائص الاجتماعية كانت وليدة وضع مزري، شكلته العديد من التحديات الاجتماعية أهمها: اللاأمن الاجتماعي ومعه الاقتصادي و الاحتقانات الاجتماعية (إثنية، دينية، لغوية...)، وكذا ضعف القاعدة الاقتصادية، إذ استمر الاقتصاد الملغم بالنهب والحفاظ على المكاسب غير المستحقة، وهنا يجب أن ننوه إلى الانتعاش الذي شهده الاقتصاد الوطني بسبب ارتفاع أسعار النفط، التي أدت إلى ارتفاع الاحتياط في الخزينة العامة، وبالتالي فتح فرص للاستثمار، إلا أن هذا الجانب لا زال بحاجة إلى الترشيد والمحاسبة والرقابة، بالإضافة إلى الفساد الإداري والرشوة والمحسوبية، واستمرار عملية استبدال مؤسسات القطاع العام المفلس بمؤسسات القطاع الخاص، التي تسيطر عليه المافيات المالية، في ظل غياب التشريعات القانونية الضابطة والمؤطرة لهذه المؤسسات ونشاطها، من جهة أخرى استمرار تهميش المجال العلمي والأبحاث العلمية .

الفصل الثالث:

الدراسة الميدانية - سكان بلدية تامست أنموذجا

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية – سكان بلدية تامست دراسة ميدانية

سنتطرق في هذا الفصل إلى التعرف إلى بلدية تامست من ناحية الموقع والتركيبة السكانية وإجراء دراسة ميدانية في البلدية وهذا من خلال إجراء استبيان والتعرف على واقع مستجدات السلوك الانتخابي التامسي وتقييم مدى مشاركة الأفراد في الانتخابات ومعرفة ميلوهم ورغباتهم تجاه المترشحين المحليين .

المبحث الأول:خصائص مجتمع الدراسة

المطلبالأول:التعريف بعينة الدراسة

الفرع الأول: التعريف بالبلدية

بلدية تامست بلدية حديثة النشأة انبثقت عن التقسيم الإداري لسنة 1984وكانت من قبل ذلك تابعة لبلدية فنوغيل .

الموقع الجغرافي والتركيبة السكانية: تقع البلدية جنوب مقر الولاية بحوالي 56كلم على الطريق الوطني رقم6 تحدها شمالاً بلدية فنوغيل وشرقاً بلدية تمقطن و جنوباً زاوية كنتة أما غرباً تابلبلة (بشار) وأم العسل (تندوف)،تبلغ مساحتها 6356كلم2 وعدد سكانها عرف نمواً سريعاً من حيث نشأة بحيث بلغ5152نسمة حسب إحصائيات 1987 مرتفعاً إلى 6652 نسمة سنة 1997 ثم بلغ 8135 سنة 2008 وهي موزعة على إثنتا عشر قصر، كما هي موضحة في الشكل التالي:

تعداد سكان بلدية تامست حسب القصور سنة 2008(شكل1)

القصر	عدد السكان
تيطاف	1945
غرميانو	1232
لحمر	1082
الجديد	721
إيكيس	671
أغيل	629
تماسخت	460
عنطر	469
بويحيا سفلى	440
بويحيا العليا	249
تاوريرت	124
تمالت	80
المجموع	8135

الحصيلة النهائية لبلدية تامست بتاريخ 16أبريل 2008 وهي تتعدى الآن**10000نسمة** تقديرياً حسب عدد المواليد والوفيات في سجل الحالة المدنية.

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي للبلدية

سنتعرف في هذا العنصر على الشكل التنظيمي لبلدية تامست من خلال أخذ نظرة عامة عن دار البلدية ممثلة في الشكل التالي:**شكل(2)**

الهيكل التنظيمي للبلدية

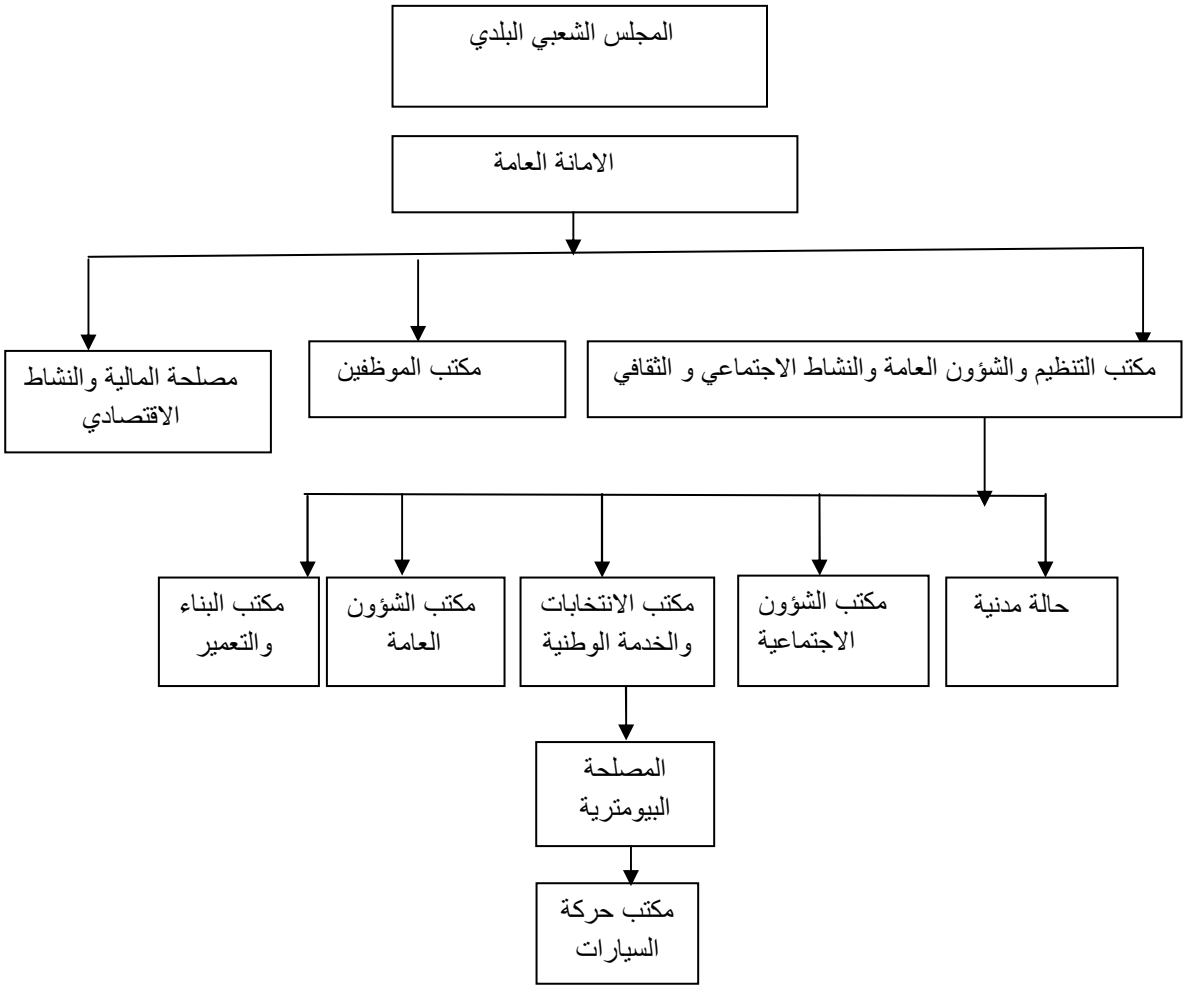

(**شكل2**) القرار رقم 6729 الصادر في 1أكتوبر 1988 وزارة الداخلية والجماعات المحلية

الفرع الثالث: الهيئة الناخبة

. عدد المكاتب ← 22 مكتب ← 11رجال / 11نساء

. عدد المراكز ← 10مراكز

. عدد الناخبين ← 5310 ← 2578 رجال / 2732 نساء

موزعين كمايلي:(**شكل3**)

المركز	عدد الناخبين	القصر
المركز1	827	لحمر
المركز2	1170	تيطاف
المركز3	811	غرميانو
المركز4	563	جديد
المركز5	311	عنطر
المركز6	483	ايكيس
المركز7	312	تماسخت
المركز8	440	أغيل
المركز9	249	بويحيا سفلى
المركز10	144	بويحيا العليا

المبحث الثاني: نتائج الدراسة

سنتطرق في هذا المبحث إلى إجراءاستبيان في بلدية تامست وأخذ جميع المعلومات اللازمة لمحددات السلوك الانتخابيمحليا ،وهذا من خلال طرح بعض الأسئلة على عينة من ساكني بلدية تامستوأخذ إجاباتهم بعين الاعتبار مع وجود الحرية الكاملة في الاجابة مع ضمان سرية المعلومات.

المطلب الأول: استبيان الوضعية العامة

أولاً: توزيع العينة وفقاً للجنس.

يوضح الجدول الموالي توزيع أفراد العينة في البلدية محل الدراسة وفقا للجنس وهو مبين كمايلي:

الجدول رقم1: توزيع العينة حسب متغير الجنس

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	34	٪68
أنثى	16	٪32
المجموع	50	٪100

المصدر : من إعداد الطالب حسب برنامج SPS

من خلال هذا الشكل يتضح لنا بأن جنس الذكور هو الفئة العالية في عينة الدراسة وذلك بنسبة 68٪ ونسبة الإناث 32٪ من مجموع أفراد العينة وهذا راجع إلى طبيعة المنطقة بحيث أن الذكور طبيعة عملهم الفلاحة والإناث المتواجدين بقوة في المنازل.

ثانياً: توزيع العينة وفق العمر

جدول (2) يوضح الفئة العمرية

الفئة العمرية	التكرار	النسبة
20- 30 سنة	12	٪24
31- 40 سنة	16	٪32
41 - 50سنة	14	٪28
أكثر من 50سنة	8	٪16
المجموع	50	٪100

المصدر : من إعداد الطالب حسب برنامج SPS

من خلال الجدول التالي يتضح لنا أن الفئة العمرية لعنية الدراسة أغلبها تتراوح أعمارهم من 31 إلى 40 سنة بنسبة تقدر 32٪ وهذا ما يعتبر أن المجتمع شاب، تليها الفئة من 20إلى 30 سنة بنسبة 24٪.

ثالثاً:توزيع الفئة وفق المؤهل العلمي

يوضح الجدول الموالي توزيع أفراد العينة في المؤسسة محل الدراسة وفقاً لمعيار المؤهل العلمي وهو مبين كمايلي:

جدول (03) توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
متوسط	10	٪20
ثانوي	25	٪50
جامعي	15	٪30
المجموع	50	٪100

المصدر : من إعداد الطالب حسب برنامج SPS

يتضح من خلال الجدول أن المستوى الثانوي يحتل الصدارة وذلك بنسبة50٪ ويليه المستوى الجامعي بنسبة 30٪ ثم يأتي المستوى المتوسط بنسبة 20٪.

ولقد سجلت نسبة المستوى الثانوي والجامعي الحصة الاكبر وهذا راجع غلى تحسن المستوى التعليمي في الجزائر عموماً.

رابعاً:توزيع العينة وفقاً للحالة المهنية

يوضح الجدول الموالي توزيع افراد العينة في البلدية محل الدراسة وفقاً لمعيار الحالة المهنية وهو مبين كالتالي:

الجدول (04) توزيع عينة الدراسة حسب متغير الحالة المهنية

الحالة المهنية	التكرار	النسبة المئوية
عاطل عن العمل	20	٪20
عامل مؤقت	18	٪36
عامل دائم	12	٪24
المجموع	50	٪100

المصدر : من إعداد الطالب حسب برنامج SPS

يتضح لنا من خلال الشكل ان نسبة العاطلين عن العمل تمثل أعلى نسبة قدرت ب40٪ من أفراد العينة ثم تليها نسبة الافراد الذين هم في عمل مؤقت بنسبة قدرت ب36٪ حيث نلاحظ ارتفاع معدل البطالة في هذه البلدية وذلك راجع إلى الاوضاع الاقتصادية المزرية التى نتج عنها إنعدام فرص العمل بالمنطقة ،مما جعل أغلبية الأفراد يعتمدون على الفلاحة لكسب لقمة العيش وضمان مستقبل الاجيال.

المطلب الثاني:تحليل نتائج دراسة

الجدول(05)الأسباب التي تؤدي إلى التصويت

	مواقف	محايد	معارض	المجموع
إنتمائك أو ولائك الحزبي	28	12	10	50
	٪56	٪24	٪20	٪100
ثقتك في الاشخاص المرشحين لذلك المنصب	17	13	20	50
	٪34	٪26	٪40	٪100
مصالح شخصية تربطك مع المنتخبين	24	10	16	٪50
	٪48	٪20	٪32	٪100

المصدر : من إعداد الطالب حسب برنامج SPS

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن أفراد العينة وافقوا على أن الولاء الحزبي يدفعهم للتصويت بنسبة 56٪ اما الذين عارضوا هذا الولاء بلغت نسبتهم 24٪ من الأفراد كانوا محايدين ولقد عارض مايقارب 40٪فكرة الثقة في الأشخاص المرشحين لذلك المنصب ونسبة 34٪ وافق في حين نسبة 26٪ كانوا محايدين.

كما تبين لنا أن نسبة 48٪ يصوتون لانهم تربطهم مصالح شخصية مع المنتخبين ،حيث نلاحظ أن نسبة 32 معارض لفكرة ارتباط المصالح الشخصية مع المنتخب أما 26٪ أبقوا محايدين.

الجدول رقم(06) الأسباب التي تؤدي إلى العزوف عن التصويت

	مواقف	محايد	معارض	المجموع
الوعود الكاذبة التي يقدمها المنتخبين	28	17	5	50
	٪56	٪34	٪10	٪100
عدم القناعة ببرامج المنتخبين	13	25	12	50
	٪26	٪50	٪24	٪100
تعارض المصالح الشخصية مع المنتخبين	15	24	11	50
	٪30	٪48	٪22	٪100

المصدر : من إعداد الطالب حسب برنامج SPS.

يتضح لنا من خلال الجدول اعلاه أن 28من أفراد عينة الدراسة أي بنسبة 56٪ يوافقون على أن الوعود الكاذبة التي يقدمها المنتخبين تؤدي بهم إلى العزوف عن التصويت في حين أن 34٪ محايدين و5٪ معارضين ،فيما نلاحظ ان نصف العينة أي نسبة 50٪ محايد وذلك لعدم قناعتهم ببرامج المنتخبين مما أدي إلى امتناعهم على التصويت فيما كان بعض الأفراد ما يقارب 24٪معارضين ،الا أنه يوجد مايقارب26٪ موافقين على ذلك ،كما يوجد 24 فرد من العينة محايد لتعارض المصلحة الشخصية مع المنتخبين اي نسبة 48٪ و30٪ من الافراد موافقون على ذلك في حين أن ما يقارب نسبة 22٪ معرض على ذلك.

الجدول رقم (07) لماذا تصوت لمترشح ما؟

	مواقف	محايد	معارض	المجموع
أسباب مناطقية	40	7	3	50
	٪80	٪14	٪6	٪100
أسباب قبلية	30	16	4	50
	٪60	٪32	٪8	٪100
الكفاءة	20	20	10	50
	٪40	٪40	٪20	٪100
المصالح الاقتصادية	38	10	2	50
	٪76	٪20	٪4	٪100

المصدر : من إعداد الطالب حسب برنامج SPS

نلاحظ من خلال الجدول ان أفراد هذه العينة يصوتون بالاغلبية الساحقة على مرشح محلي لأسباب مناطقية اي مانسبته80٪ و14٪ محايدين، في حين أن 6٪معارضين لذلك.أما بالنسبة لأفراد العينة الذين يصوتون على مرشح لاسباب قبلية فكانت 60٪ ونسبة 32٪ محايديين في حين أن 8٪ فقط معارضين.

في حين تساوى المحايدين والموافقين على ان الكفاءة هي معيار التصويت حيث صوت بنسبة 40٪ لكل واحد منهما وتبقى 10٪ معارضة على ذلك.

اما بالنسبة لعينة الافراد الذين اتفقوا على ان المصالح الاقتصادية هي التي تدفع بهم للتصويت على المرشح هي 76٪ و4٪ معارض وهي النسبة الأقل بتكرار 2 من الافراد و20٪ محايد لهذا السبب.

وبعد هذه الدراسة التي أجريناها توصلنا الى مجموعة من الحقائق التي تحدد السلوك الانتخابي لساكني بلدية تامست والنتائج كانت كالآتي:

- لاحظنا أنه من أسباب الامتناع على التصويت الوعود الكاذبة التي يأتي بها المترشح في حين الافراد يصوتون لاسباب منطقية وقبلية لاغير بدون مراعاة أي نتائج .

- غياب التنشئة السياسية عند الافراد وهذا مانتج عنه تكرار نفس النتائج في أغلب الاحيان.

- عدم إحساس بعض الأفراد بالانتماء للحياة السياسية لغياب تكافؤ الفرص لتصدر القوائم الانتخابية.

خلاصة الفصل الثالث :

لقد تم في هذا الفصل التطرق إلى دراسة ميدانية ببلدية تامست بحيث تعرفنا عليها وقمنا بإجراء دراسة لتحديد السلوك الانتخابي بها وإبراز خصوصية هذه المنطقة.

ومن النتائج التي توصلنا إليها أن أفراد هذه المنطقة ينصب اهتمامهم بالانتخابات المحلية البلدية عكس أنواع الانتخابات الأخرى وهذا مايتضح من خلال مجريات الانتخابات التي عرفتهم المنطقة منذ التنشئة إلى يومنا هذا.

في حين ان فئة من هذا المجتمع ترى أن الانتخابات لم تقدم لهم أي شئ وبالتالي فإن سلوكهم سلبي إزاء العملية الانتخابية .

الخاتمة

الخاتمة

وفي الأخير تم التوصل إلى أن السلوك الانتخابي في المجتمعات المحلية يتحدد أساسا على المناطقية والقبلية وهذا ما تبين من خلال الدراسة الميدانية التي قمنا بها في بلدية تامست حيث أعطت النتائج إن معظم الأشخاص المصوتون لا يهتمون بالبرامج المقدمة من طرف المترشحين ولا بالمستوى الثقافي للمترشح كما لا يهمهم الانتماء الحزبي بقدر ما يهمهم الشخص متصدر القائمة ويتضح ذلك جليا من خلال التسجيلات الانتخابية المرتفعة دائما في الانتخابات المحلية عكس غيرها من الانتخابات وكذلك الصراعات والحماسة التي تميز المحليات عن غيرها من أنواع الانتخابات الأخرى.

إن دراستنا الميدانية لم تستطع تغطية المجتمع الجزائري بكامله،لأن ذلك يستلزم وقت طويل وفريق بحث، ولهذا فقد خصصناها بإحدى فئات المجتمع في ولاية ادرار و بالضبط ببلدية تامست،ولهذا سعت الدراسة بالتعرف على السلوك الانتخابي بالبلدية. كحالة من حالات المجتمع الجزائري.

وخلصت **نتائج اختبار الفرضيات** إلى انه :

- تعتبر بلدية تامست منطقة صحراوية نائية إلا أن صعوبة تضاريس المنطقة سوف تأثر على سلوكهم سلبا أو إيجابا أي هنالك من تزيده إصرارا على المشاركة و هنالك من تضعفه رغبته في مشاركة و بالتالي الامتناع عن تسجيل نهائيا في القوائم الانتخابية.
- أبناء بلدية تامست يعانون من مشاكل عويصة في المجتمع أهمها :البطالة، صعوبة اندماج من المجتمع المدني لعدم توافق البرامج المدروسة مع العروض المهنية.
- ضعف الإمكانيات المادية لسكان منطقة تامست يؤدي إلى ضعف الإقبال على التصويت.
- بما أن بلدية تامست منطقة فلاحية وبالتالي دخل الأفراد متدني فإنهم غير مهتمون بالسياسة و كل اهتمامهم تنصيب في البحث و تامين لقمة العيش وبالتالي يكون توجههم إلى التصويت بشكل ضعيف.
- أفراد بلدية تامست يقطنون في الأرياف وهذه الأخيرة مازالت تحافظ على عاداتها و أصولها و لا يزال التماسك الأسري قوي.
- هنالك فئة فتية في هذه المنطقة تتميز بالتعلم فهي واعية وتتمتع بالثقافة السياسية مما أدى إلى تحكيم العقل.
- أغلب المواطنين يتجهون نحو منح أصواتهم للمرشح الذي يتضمن برنامجه الانتخابي قضايا حساسة مثل:السكن،البطالة،التنمية ،الصحة، مع إمكانية انتمائه للمنطقة التي يعيشون فيها وبالتالي احتمال اهتمامهم بالبرامج يبقى دوما يضعف ويتضاءل عند اقترانه بالشعور بالانتماء للمنطقة أو القبيلة.

- الطبيعة الجغرافية لمنطقة بلدية تامست وهي تبعد عن مركز الولاية بحوالي 60 كلم يجعل النظام الانتخابي المطبق أقل ديمقراطية..
- إحجام المواطن الناخب عن التوجه إلى الانتخاب بإدلاء برأيه أو تعمده بعد توجهه إلى مكاتب الانتخاب ترك ظرفه فارغا أو تعمد إفساد ورقة الانتخاب يمكن وصف هذا الشكل بامتناع دون عذر يبرره ، وهذا سلوك، له دلالات ومغزى.
- في بلدية تامست هنالك مواطنين عاشوا ظروف اجتماعية متدنية لا يستطيع التفكير في الأمور السياسية و لهذا ترتفع نسبة الامتناع عن التصويت غير العقلاني و هذا يعود إلى همهم هو كسب قوت يومهم.
- عجز مؤسسات الدولة المتواجدة في البلدية على توفير المناصب الكافية للعمل أي عدم القدرة على استيعاب طالبي العمل،وهذا ما أدى إلى بقاء نسبة البطالة في ارتفاع حيث أن القطاع الخاص في المنطقة مازال في إطار التكوين في ظل غياب القوانين أو التشريعات التي تخصص وفقط لمثل هاته المناطق.
- إن الظروف الاجتماعية التي تعاني منها المنطقة مهدت إلى سلوك الانتخابي اتجه إلى رفض سكان النظام السياسي القائم.

كما يمكن طرح جملة من التوجيهات التي قد تساعد من تحسين و توجيه السلوك الانتخابي في المجتمعات المحلية وتكوين مجتمع سياسي قادر على تحقيق ثقافة سياسية إيجابية ترضي غالبية أطياف المجتمع وهذه **التوصيات** تكمن في :

- تعزيز التعاون بين الهيئات الانتخابية ومنظمات المجتمع المدني.
- ترسيخ مبادئ الديمقراطية التشاركية وتعميمها عن طريق فتح المجال أمام كل الفئات واحترام الآراء ومشاركتهم في صنع القرار
- توفير برامج توعوية مشتركة ومحددة بالناخب والمترشح.
- أبراز وتفعيل دور مؤسسات التنشئة السياسية والاجتماعية على حد السواء، وهنا يأتي دور الاعيان وعقلاء المنطقة في تغيير السلوك الانتخابي المحلي وفق منطق حديث غير ذاك القديم.
- عدم الزج بالمدرسة الدينية، في الممارسات السياسية كونها تعطي شكلا مغايرا للممارسة السياسية لدى أفراد المجتمع وبالتالي يتحدد وفقها السلوك الانتخابي على أساس ديني.

- مراعاة خصوصية المجتمعات المحلية عند إجراء العملية الانتخابية بها، لان المعايير قد تختلف نوعا ما من مجتمع في الشمال ومجتمع في الجنوب، فالمعلومة الصادرة من السلطة تختلف وتتغير عند بعد المسافة عن مقر السلطة.

قائمة الجداول والأشكال

الرقم	الشكل	الصفحة
01	تعداد سكان بلدية تامست	46
02	الهيكل التنظيمي للبلدية	47
03	الهيئة الناخبة	48

الرقم	الجدول	الصفحة
01	توزيع العينة حسب متغير الجنس	49
02	توزيع العينة حسب الفئة العمرية	50
03	توزيع العينة حسب متغير المؤهل العلمي	51
04	توزيع عينة الدراسة حسب الحالة المهنية	52
05	جدول يوضح الأسباب التي تؤدي إلى التصويت	53
06	جدول يوضح الأسباب التي تؤدي إلى العزوف عن التصويت	54
07	جدول يوضح لماذا تصوت لمترشح ما	55

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة احمد دراية ادرار

كلية الحقوق

قسم العلوم السياسية استبيان حول السلوك الانتخابي لساكنة بلدية تامست

تحية طيبة وبعد

في إطار التعليم العالي والبحث العلمي، نحتاج مساهمتكم الكريمة لانجاز موضوع بحث يدخل في إطار التحضير لشهادة الماستر علوم سياسية حول السلوك الانتخابي في المجتمعات المحلية دراسة ميدانية لسكان بلدية تامست، إذا تفضلتم بالإجابة عن الأسئلة التالية، فإننا لن نأخذ إلا بعض الدقائق من وقتكم، كما نريد منكم أن تتأكدوا بان المعلومات التي سنحصل عليها لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي ونعدكم بعدم الكشف عن هويتكم. شكرا على تعاونكم.

ملاحظة: يرجى قراءة الأسئلة بتمعن ووضع علامة(X) أمام الإجابة المختارة.

1. الجنس: 1–ذكر ☐ 2– انثى ☐
2. السن: عدد السنوات (.....)
3. الحالة المدنية: 1– متزوج☐ 2– اعزب ☐ 3 ارمل ☐ 4– مطلق ☐
4. المستوى الدراسي: 1– دون مستوى☐ 2– ابتدائي 3– متوسط ☐ 4– ثانوي☐ 5– جامعي ☐
5. المهنة: .....
6. الدخل الشهري: .....
7. هل دخلك كافي لسد احتياجاتك اليومية؟ 1– نعم☐ 2– لا ☐
8. ما هو المصدر الذي تحصل منه على مصاريفك اليومية؟

1– العائلة ☐ 2– ممارسة نشاطات غير منظمة ☐ 3– الإدماج المهني ☐ 4– موظف ☐

9. في رأيك ما هي أهم مشكلات البلدية التي تعاني منها اليوم؟ 1– البطالة ☐ 2–غلاء المعيشة ☐3– السكن ☐

4– تأخر الزواج ☐ 4– تراجع القيم والأخلاق ☐ 4– التهميش السياسي ☐ 5– أخرى ☐

10. هل تهتم بالسياسة 1– نعم☐ 2– لا☐
11. اذا كان نعم فهل تناقش اكثر مواضيع سياسية 1– محلية ☐ 2– وطنية ☐ 3– دولية ☐
12. اذا كنت تناقش في السياسية :
   - آخر انتخابات أجريت.....
   - الحزب ذو الأغلبية في البرلمان.....
   - اسم رئيس الحزب الذي ينتمي إليه رئيس بلديتك.....
10. إذا غير مهتم بالسياسة فما هو السبب؟.....
11. هل تملك بطاقة ناخب 1– نعم ☐ 2– لا☐
12. اذا كنت لا تملك بطاقة ناخب لماذا؟ 1– أسباب إدارية☐ 2– لست مهتم☐ 3– أخرى ☐
13. هل قمت بإحدى الأعمال الآتية في الانتخابات الأخيرة :

1–تتبعت أخبار الحملات الانتخابية ☐ 2 – حضرت تجمعا شعبيا ☐ 3–شاركت في حملة انتخابية ما ☐

14. ماهو المصدر الذي تحصل منه على معلوماتك:

1–التلفاز ☐ 2–الجرائد ☐ 3–الانترنت ☐ 4– أخرى ☐

15. لماذا تقوم بعملية المشاركة في الانتخابات:

1–مجرد تقليد في الأسرة ☐ 2– واجب وطني ☐ 3– تعرف المترشح ☐ 4– البرامج الانتخابية نافعة ومجدية ☐ 5– أخرى ☐

16. هل أنت منخرط في : 1– حزب سياسي ☐ 2– جمعية ☐ 3– لجنة حي ☐ 4– نقابة ☐

17. اذا كنت منخرط في حزب سياسي لماذا؟

1– اقتناع بالبرامج ☐ 2– تعرف أشخاص داخله ☐ 3– تحقيق مصلحة شخصية ☐ 4– انتماء احد أفراد العائلة ☐

5–أخرى ☐

في خلال الانتخابات المجالس الشعبية البلدية ما هو الشخص الأكثر حظا للفوز بالمنصب:

1– ذو البرنامج القوي ☐ 2– المنتمي للمنطقة ☐ 3– ذو تحقيق مصلحتي الشخصية ☐ 4– الكفء النزيه الصادق ☐

4– آخر ☐

18. أثناء عملية الاقتراع هل :

1–وضعت الظرف عامرا ☐ 2–وضعته فارغا ☐ 3– لم تضع الظرف أصلا ☐ 4–مزقته ☐

19. المرشح الذي اخترته: 1– ينتمي لقصرك ☐ 2– لعائلتك ☐ 3– لا تربطك به صلة ☐

20. هل قصرك يستفيد بنسبة كبيرة من البرامج التنموية 1– نعم ☐ 2– لا ☐

21. كم عدد النواب الذين ينتمون لقصرك هم في قائمة المجلس البلدي ؟.....

22. هل ترى أن المنطقة تلعب دورا كبيرا في عملية الاستفادة من البرامج التنموية 1– نعم ☐ 2– لا ☐

23. هل هناك شئ آخر تريد إضافته:

.....

.....

.....

.....

.....

.....

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا : باللغة العربية

أ- الكتب

- إبراهيم مرتض الأعوجي،السلوك الانتخابي وعلاقته بالاعتقاد بعدالة العالم، مجلة كلية الأدب،العدد 98،جامعة بغداد.

- أحمد الدين ، الانتخابات الديمقراطية وواقع الانتخابات في الأقطار العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2009سليمان ألرياشي وآخرون، الأزمة الجزائرية :الخلفيات السياسية والاجتماعية الثقافية والسياسية، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 1999.

- إحسان محمد الحسن علم الاجتماع السياسي، الأردن : دار وائل للنشر ،ط3، سنة 2010.

- السيد أحمد الرشيدي، حق المشاركة السياسية في الفقه الإسلامي والقانون الروماني، الإسكندرية.:مكتبة الوفاء القانونية،2011 .

- اندرو رينولدز وآخرون، أشكال النظم الانتخابية وعلاقتها بالأنظمة الحزبية، دفاتر السياسة والقانون، عدد خاص، جامعة ورقلة، افريل 2011.

- بوحنية قوي ، الانتخاب وعملية التحول الديمقراطي في الخبرة العربية المعاصرة، عمان :دار الراية للنشر والتوزيع، 2012

- حسين توفيق إبراهيم، النظم السياسية العربية والاتجاهات الحديثة في دراستها، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،2005

- محمد بعلي الصغير، القانون الإداري، الجزائر :دار الهدي للنشر والتوزيع، د ذ س.

- محمد منير حجاب، إدارة الحملات الانتخابية طريقك للفوز في الانتخابات، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1، 2007.

- محمد سعد أبو عمود، التسويق السياسي وإدارة الحملات الإنتخابية ، الإسكندرية : منشأة المعارف، 2004

- منصور محمد محمد الواسعي، حق الانتخاب والترشح وضماناته- دراسة مقارنة- بدون بلد نشر، مكتب الجامعي الحديث، 2009-2010.

- معن خليل العمر، التنشئة الاجتماعية، الأردن، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1، سنة 2004.

- ميلود زايد الطيب، التنشئة السياسية ودورها في تنمية المجتمع، عمان، المؤسسة العربية الدولية للتوزيع، سنة 2001.

- رضا محمد هلال، التعليم والتنشئة السياسية في العالم العربي،(البحرين: معاهد البحرين للتنمية السياسية،2015).
- زكرياء بن صغير، الحملات الانتخابية، مفهومها وسائلها وأساليبها الجزائر، دار الخلدونية للنشر والتوزيع،2004.
- عامر مصباح، معجم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، القاهرة، دار الكتاب الحديث، ط1 سنة 2009.
- عبد الهادي الجوهري، أصول علم الاجتماع السياسي، الإسكندرية، المكتبة الجامعية، الازارطة، ط2، سنة 2000.
- عبد الفتاح ماضي ،مفهوم الانتخابات الديمقراطية وواقع الانتخابات في الأقطار العربية، بيروت مركز الدراسات الوحدة العربية طبعة 1 سنة
- علي اسعد وطفة، محددات السلوك الانتخابي النيابي في الكويت، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية ، جامعة الكويت الحولية 32 ، 2012.
- عصام الدبس، النظم السياسية وأسس التنظيم السياسي، بيروت :دار الثقافة للنشر والتوزيع،2010
- فايز الربيع،الديمقرطية من التأصيل الفكري والمقاربة السياسية ،مصر، ط1، سنة 2004
- ناجي عبد النور ، النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية (الجزائر : جامعة قالمة مديرية النشر،2006
- فؤاد مطير ألشمري، التجارب الإنتخابية في العالم، عمان :دار أسامة للنشر والتوزيع،2011
- فوزي أوصديق، الوافي في شرح القانون الدستوري الجزائري، الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية، 2009.
- سعيد بوشعير، النظام السياسي الجزائري، الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية،2013
- سويم العزي،السلوك السياسي في المجتمع العربي،بدون بلد النشر: دار الأنفة ،ط1 ،1992.
- عمار بوضياف، التنظيم الإداري في الجزائر بين النظرية والتطبيق، الجزائر :جسورا للنشر والتوزيع، 2010.
- صالح بلحاج ، النظام السياسي الجزائري، القاهرة :دار الكتاب الحديث،2003
- عبدوا سعد وآخرون، النظم الانتخابية، بيروت :منشورات الحلبي الحقوقية للطباعة والنشر وتوزيع الكتب الالكترونية، 2005.

المذكرات :

- بارة سمير، أنماط السلوك الانتخابي والعوامل المتحكمة فيه،(مذكرة ماجيستر في التنظيم السياسي والإداري، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2007.

- خداوي محمد، القبلية، الأحزاب والانتخابات في ظل التعددية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص انثروبولوجيا، جامعة تلمسان، 2014/2013.

- يحي بن يمينة، السلوك الانتخابي عند الشباب في الجزائر(مذكرة ماجيستر في علم الاجتماع السياسي)، جامعة وهران، 2014/2013.

- عتيقة جديد،"إدارة الجماعات المحلية في الجزائر" ، مذكرة ماستر، قسم العلوم السياسية، جامعة بسكرة،2013/2012

- سفيان حاجي، "أثر النظام الانتخابي في تشكيل المجالس المحلية"، مذكرة ماستر، قسم الحقوق، جامعة ورقلة، 2014/2013.

المقالات :

- الزاوي محمد الطيب التجربة الانتخابية في الجزائر بوحنية قوي وآخرون عملية التحول الديمقراطي في التجربة العربية المعاصرة عمان : دار الراية للنشر والتوزيع 2011.

- ليمام سالمة مدخل مفاهيمي في دراسة الأنماط الانتخابية والاتجاهات السياسية بوحنية قوي وآخرون عملية التحول الديمقراطي في التجربة العربية المعاصرة عمان : دار الراية للنشر والتوزيع، 2011.

المواقع الالكترونية:

- العياشي عنصر، التعددية السياسية في الجزائر:

Faculty.qu.edu,qu/.../poltical/20pluralisme/20 in 20

- بن عسكر منصور عبد الرحمان ، **يتحدث عن علم السلوك الإنساني**، جريدة الرياض السعودية

http/www.abiydh.com/lontents/30.11.2014/Manipage/local2004/11/30

- جابي عبد الناصر ، **الانتخابات التشريعية انتخابات استقرار...أم ركود؟** 2007/8/8

http ;//www.arabenewal.org/articles/5889/1/

- مجدوب عبد المؤمن وآخرون، **السلوك الانتخابي في الجزائر :دراسة في المفهوم والأنماط والفواعل**، تاريخ النشر 2011/11/24.

boiHaniA.com/news :httpp ?action :vew6id :49.

dictionnaire /.www/topic/org،le dictionnaire de politiqe dèfiniton èlcton.htm

الفهرس

العنوان	الصفحة
كلمة شكر	أ
الإهداء	ب
مقدمة	ج
الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة	8
المبحث الأول: تعريف الديمقراطية	8
المطلب الأول: تعريف الديمقراطية	8
المطلب الثاني: صور الديمقراطية	9
المبحث الثاني: مفهوم الانتخابات	13
المطلب الأول: تعريف الانتخابات	14
المطلب الثاني: وظائف الانتخابات	16
المبحث الثالث: ماهية السلوك الانتخابي	18
المطلب الأول: ماهية السلوك الانتخابي	18
المطلب الثاني : أنماط السلوك الانتخابي	20
خلاصة الفصل الأول	24
الفصل الثاني: العوامل المؤثرة في السلوك الانتخابي	27
المبحث الأول : الوعي السياسي	27
المطلب الأول : الثقافة السياسية	29
المطلب الثاني : التنشئة السياسية	31
المبحث الثاني: الحملة الانتخابية	33
المطلب الأول: مفهوم الحملة الانتخابية	33
المطلب الثاني: خصائص الحملة الانتخابية	34
المطلب الثالث: أنواع الحملات الانتخابية	35
المطلب الرابع : مرحلة إعداد الحملة الانتخابية لاستهداف فئات المجتمع	36
المطلب الخامس: فاعلية إدارة الحملة الانتخابية في تغيير سلوك الناخبين	36
المبحث الثاني: العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية	37
المطلب الأول: اثر الأمية في تحديد السلوك الانتخابي	37

فهرس المحتويات

المطلب الثاني: اثر عاملي الفقر والبطالة في تحديد السلوك الانتخابي	38
المطلب الثالث : أثر البنية القبلية والطائفية وخصوصية المنطقة	39
المطلب الرابع: اثر العوامل الاقتصادية على السلوك الانتخابي	42
خلاصة الفصل الثاني	44
الفصل الثالث : الدراسة الميدانية سكان بلدية تامست نموذجا	45
المبحث الأول: خصائص مجتمع الدراسة	45
المطلب الأول : تعريف بعينة الدراسة	45
المبحث الثاني : نتائج الدراسة	49
المطلب الأول : استبيان الوضعية العامة	49
المطلب الثاني : تحليل نتائج الدراسة	53
خلاصة الفصل	57
الخاتمة	
قائمة الجداول والأشكال	
الملاحق	
قائمة المراجع	
ملخص الدراسة	
الفهرس	

الملخص

تتناول هده الدراسة السلوك الانتخابي من خلال العملية الانتخابية فهو كل تصرف او فعل أو ردود الفعل التي يظهرها المواطن في موعد الانتخابي معين نتيجة تأثرها وعدم تأثره بمجموعة من العوامل والمتغيرات (الاجتماعية السياسية الثقافية)... فتناولناه من منظور إجرائي من خلال تعريف الانتخابات وما يرتبط بها.

و من منظور السوسيولوجي الذي يحاول الارتباط بين السلوك الانتخابي بصفة خاصة فتعد العملية الانتخابية بكل حيثياتها (الثقافة السياسية المشاركة السياسية الوعي السياسي)مدخلا هاما للوقوف على السلوك الانتخابي لدى المواطنين.

فالدور الذي يلعبه المواطن في العملية الانتخابية لا يستهان به و ذلك من خلال إيصال المرشحين للمقاعد الانتخابية و يتم ذلك من خلال الوعي السياسي للمواطنين.

الكلمات المفتاحية:الانتخابات، الديمقراطية، السلوك الانتخابي، الوعي السياسي.

Abstracts

This study deals with electoral behavior through the electoral process. It is any behavior or action or reactions that the citizen shows at the election date due to their impact and not affected by a set of factors and variables (socio-political and cultural(...

We dealt with it from a procedural point of view through the definition of elections and the related ones.

From the sociological perspective, which attempts to link electoral behavior in particular, the electoral process in all its aspects (political culture, political participation, political awareness) is an important input to the electoral behavior of citizens.

Key words: Democracy, electorals, electoral behavior, political awareness.